

# الإهداء للشفعاء والموظفين وقبوله منهم

" دراسة فقهية مقارنة "

د. وفاء بنت عبد العزيز السويلم

قسم الفقه - كلية الشريعة

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

100

100

100

## الإهداء للشفعاء والموظفين وقبوله منهم " دراسة فقهية مقارنة "

د. وفاء بنت عبد العزيز السويلم

قسم الفقه – كلية الشريعة

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

### ملخص البحث:

يتكون هذا البحث بعد المقدمة من أربعة مباحث : المبحث الأول: تعريف الهدية . وفيه بيان معناها في اللغة والاصطلاح ، والألفاظ ذات الصلة ، كالهبة والعطية والنحلة والصدقة . المبحث الثاني : مشروعية الهدية ، وأن إهداء الهدية وقبولها مندوب إليه إجمالاً ، ما لم يكن فيه محذور شرعي . وأدلة ذلك . المبحث الثالث : حكم بذل الهدية لأجل الشفاعة ، وأن منها الشفاعة في أمر غير مستحق ، أو مستحق ، فإنه يحرم الإهداء والقبول مطلقاً سواء اشترط الهدية قبل الشفاعة أم لم يشترطها . المبحث الرابع : حكم بذل الهدية للموظف ، وأن كل من كان يؤدي عملاً يقوم فيه بمصالح المسلمين في جميع الأعمال ، والقطاعات ، والمؤسسات النظامية على اختلافها ممن يشملهم كلام أهل العلم في حكم قبول الهدية . وهذه الهدايا قد تكون عينية أو دعوات لحضور الولائم والاحتفالات أو محاباة في المعاملة ، فإذا أقدم شخص على تقديم هدية عينية لموظف ، فالأولى له التنزه عن قبولها وإن قيل بجواز أخذها لها ، فإن كان لبازل الهدية حاجة عند الموظف ، ولم يمكنه خلاص حقه دون بذلها ، فإن كان سيقع عليه ظلم ، أو يستنقذ حقاً واجباً مما يضطر إليه ، فيجوز له بذلها ، ويحرم على الآخذ القبول ويناله الوعيد ، وأما إذا أمكنه خلاص حقه دون بذل الهدية ، فإنه يحرم عليه الإهداء ، ويحرم على المهدي إليه القبول مطلقاً ، فإن لم يكن لبازل الهدية حاجة عند الموظف ، وكانت له عادة بالإهداء إليه ، فإنه يجوز قبول هديته ، فإن لم تكن له عادة بالإهداء إليه ، فإنه لا يجوز له الإهداء حينئذ ويحرم على المهدي إليه القبول . وأما إجابة الموظف للدعوات ، فإنه إن كان للداعي حاجة عنده ، فإنه يحرم عليه الإجابة ، مطلقاً ، وإن لم تكن له حاجة عنده ، وكانت الدعوة عامة فإنه يجيبها ، وأما الدعوة خاصة ، فإنه يجب من اعتاد دعوته ، ولا يجيب غيره . وأما محاباة الموظف في المعاملة من بيع أو شراء أو تيسير إنجاز أعماله ونحوه . فإنه يحرم ذلك .

100  
101  
102  
103  
104  
105  
106  
107  
108  
109  
110  
111  
112  
113  
114  
115  
116  
117  
118  
119  
120  
121  
122  
123  
124  
125  
126  
127  
128  
129  
130  
131  
132  
133  
134  
135  
136  
137  
138  
139  
140  
141  
142  
143  
144  
145  
146  
147  
148  
149  
150  
151  
152  
153  
154  
155  
156  
157  
158  
159  
160  
161  
162  
163  
164  
165  
166  
167  
168  
169  
170  
171  
172  
173  
174  
175  
176  
177  
178  
179  
180  
181  
182  
183  
184  
185  
186  
187  
188  
189  
190  
191  
192  
193  
194  
195  
196  
197  
198  
199  
200



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

إن من أبرز سمات المجتمع الإسلامي تماسكه وقوة بنيانه، وقد حث الإسلام على تدعيم ذلك البناء من خلال جوانب عدة، كالأمر بالعدل، والأمانة، والتحذير من الظلم والخيانة، وقد جاءت نصوص شرعية مستفيضة بذلك، منها قول الله جل ذكره: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾<sup>(١)</sup> وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾<sup>(٢)</sup> يقول السعدي<sup>(٣)</sup>: "فالعدل الذي أمر الله به يشمل العدل في حقه وفي حق عباده، فالعدل في ذلك أداء الحقوق كاملة موفورة، بأن يؤدي العبد ما أوجب الله عليه من الحقوق المالية والبدينية والمركبة منهما في حقه وحق عباده، ويعامل الخلق بالعدل التام، فيؤدي كل وال ما عليه تحت ولايته سواء في ذلك ولاية الإمامة الكبرى وولاية القضاء ونواب الخليفة ونواب القاضي"

ومما قد يؤثر في العدل والأمانة ما ابتلي به الناس اليوم من بذل الهدايا لمن يشفع لهم لقضاء حوائجهم، أو بذلها لمن ولي أمرا من أمور المسلمين في كافة القطاعات والمؤسسات، أو إقامة ولائم أو احتفالات له، وما تحويها من ضيافة، وقد التبس على بعض الناس حكم ذلك، لذا وقع اختياري على بحث هذا الموضوع نظرا لأهميته، وجعلت عنوانه: "الإهداء للشفعاء والموظفين وقبوله منهم".

#### أسباب اختيار الموضوع:

وقد دفعني إلى اختيار الموضوع أمور منها:

- ١- كثرة الوظائف النظامية في هذا العصر، وتعدد أنماطها ودرجاتها، وانخراط الناس فيها، وما ينجم عن ذلك من تواصل بالهدايا ونحوها.

١ - الآية (٥٨) من سورة النساء

٢ - الآية (٩٠) من سورة النحل

٣ - تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تأليف: عبد الرحمن بن ناصر السعدي ج١/ص ٤٤٧، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، الطبعة: بدون.

- ٢- أن حاجة الناس تشتد إلى معرفة حكم هذه الهدايا لا سيما الشفعاء والموظفين أو ولاة الأمر عموماً، لبذل الناس لهم هدايا أو ضيافة أو حتى محابة في التعامل، فلا بد لهم من معرفة حكم ذلك ليكونوا على بصيرة من دينهم.
- ٣- أن هذا الموضوع يحتاج إلى مزيد بحث في جوانبه المتعددة - وإن كان قد سبق بدراسة - لكنني لم أجد - فيما اطلعت عليه - من تناول حكم الولائم والضيافة، أو المحابة في المعاملة، فرأيت أن أسهم ببعضها.

#### ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

ما المراد بالهدية؟ وما حكمها إجمالاً؟ ومتى يجوز بذلها للشافع؟ ومتى لا يجوز؟ وهل يجوز بذل الهدايا العينية للموظف بين يدي الحاجة أو دونها؟ وهل يختلف الحكم باختلاف من له عادة بالإهداء إليه أو لا؟ وهل يدخل ضمن الإهداء الضيافة وحضور الولائم والاحتفالات أو المحابة في المعاملة؟

والهدف من هذا البحث:

تجلية حقيقة الحكم الشرعي في الهدايا لأجل الشفاعة سواء كانت في أمر مستحق أو غير مستحق، وكذا حكم الهدايا للموظفين بين يدي الحاجة أو دونها، وبيان حكم ما يجري مجرى الهدية كالولائم ونحوها أو المحابة في التعامل، لتستقيم دعائم المجتمع ويسمو بفضائله، ولا يقع ظلم لأفراده بسببها.

الدراسات السابقة:

تناولت دراسة تقدم بها الدكتور / عبد الرحيم بن إبراهيم السيد الهاشم بعنوان: (الهدايا للموظفين: أحكامها وكيفية التصرف فيها)، ونشرت في مجلة البحوث الأمنية، العدد (٢٩) في شهر ذي الحجة من عام ١٤٢٥هـ أحكام الهدايا، وقسم فيها بحثه إلى ثلاثة فصول: تناول الفصل الأول الهدية والرشوة من حيث: التعريف بهما، وبيان حكمهما، والفرق بينهما. والفصل الثاني: تناول تعريف الموظف، وحكم الإهداء إليه، وقسم الحكم إلى ثلاثة أقسام، والفصل الثالث: تناول فيه تصرف الموظف فيما يأتيه من الهدايا.

ولم تتعرض الدراسة لحكم بذل الهدية لأجل الشفاعة في الأمر المستحق أو غير المستحق، وفي حكم الإهداء للموظف: لم تتناول الدراسة حكم الضيافة وحضور

الولائم والاحتفالات، وكذا حكم المحاباة في المعاملة. وهذه المباحث – إضافة لغيرها – هي ما سوف أتناوله في هذه الدراسة.

#### منهج البحث:

سيكون منهج البحث وفق الآتي:

أولاً: عرض مسائل البحث من خلال أقوال أهل العلم المتقدمين – رحمهم الله تعالى – وتوثيق أقوالهم من كتب أهل المذهب نفسه.

ثانياً: إذا كانت المسألة محل اتفاق يذكر حكمها مع أدلتها.

ثالثاً: إذا كانت المسألة محل اختلاف فتذكر الأقوال في المسألة، ومن قال بها من الأئمة الأربعة مع إتياع القول بأدلتها، وبيان وجه الاستدلال إن احتيج إليه، وما ورد عليه من مناقشة، وما أجيب به عنه، ثم يذكر القول المترجح من خلال الأدلة.

رابعاً: عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها.

خامساً: تخريج الأحاديث الواردة، وبيان درجتها ما لم تكن في الصحيحين.

سادساً: شرح ألفاظ الغريبة معتمدة على كتب اللغة الأصيلة.

سابعاً: ذكر المعلومات المتعلقة بالمرجع أول ورودها.

ثامناً: وضع فهرس للمصادر والموضوعات.

#### خطة البحث:

يشتمل البحث على مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة.

المبحث الأول: تعريف الهدية.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الهدية في اللغة.

المطلب الثاني: تعريف الهدية في الاصطلاح.

المطلب الثالث: الألفاظ ذات الصلة.

المبحث الثاني: مشروعية الهدية.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مشروعية الهدية وقبولها إجمالاً.

المطلب الثاني: أدلة مشروعية الهدية وقبولها.



المبحث الثالث: حكم بذل الهدية لأجل الشفاعة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الهدية لأجل الشفاعة في أمر غير مستحق.

المطلب الثاني: الهدية لأجل الشفاعة في أمر مستحق.

المبحث الرابع: حكم بذل الهدية للموظف.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الهدايا العينية.

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: الهدية بين يدي الحاجة المراد قضاؤها.

الفرع الأول: إذا لم يمكنه خلاص حقه دون بذل الهدية.

الفرع الثاني: إذا أمكنه خلاص حقه دون بذل الهدية.

المسألة الثانية: هدية من له عادة بالإهداء إليه إذ لم تكن له حاجة عنده.

المسألة الثالثة: هدية من ليس له عادة بالإهداء إليه.

المطلب الثاني: الضيافة وحضور الولائم والاحتفالات.

المسألة الأولى: إذا كان للداعي حاجة عند الموظف.

المسألة الثانية: إذا لم يكن للداعي حاجة عند الموظف.

المطلب الثالث: المحاباة في المعاملة.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج المتوصل إليها من البحث.

هذا، وأسأل المولى - جل وعلا - التوفيق والسداد، وما كان في هذا البحث من

صواب فمن الله وحده، وما كان فيه من خطأ فمني، وأستغفر الله منه.

\* \* \*



## المبحث الأول: تعريف الهدية

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الهدية في اللغة.

المطلب الثاني: تعريف الهدية في الاصطلاح.

المطلب الثالث: الألفاظ ذات الصلة.

المطلب الأول: تعريف الهدية في اللغة.

الهدية في اللغة: مأخوذة من هدى، ولها أصلان يدل أحدهما: على التقدم للإرشاد، والآخر بَعَثَ لَطَفَ، فمن الأول: هديته الطريق هداية، أي تقدمته لأرشده<sup>(١)</sup>، ويقال: هَدَاهُ هَدًى وَهَدًى وَهَدَايَةً وَهَدِيَّةً، بكسرهما: أرشده فهدى واهتدى وهده الله الطريق، وهدى له وهدى إليه<sup>(٢)</sup>، ومن الثاني: ما أهديت من لَطَفٍ إلى ذي مودة<sup>(٣)</sup> وما أتحت به يقال أهديت له وإليه<sup>(٤)</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ مُرْسَلَتِهِمْ يَهْدِيهِ﴾<sup>(٥)</sup>.

المطلب الثاني: تعريف الهدية في الاصطلاح.

تكاد تتفق عبارات الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في تعريف الهدية، وأنها من أنواع الهبة، وفيما يلي ذكر تعريفاتهم:

أولاً: الحنفية

الهدية هي: المال الذي يعطى لأحد أو يرسل إليه إكراماً له<sup>(٦)</sup>.

قال في درر الحكام<sup>(٧)</sup>:

- ١ - معجم مقاييس اللغة، تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ٤٢/٦، دار النشر: دار الجيل - بيروت - لبنان - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.
- ٢ - القاموس المحيط، تأليف: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ٤٨٧/٣، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون.
- ٣ - معجم مقاييس اللغة ٤٢/٦
- ٤ - لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ج ١٥/ص ٣٥٧، دار النشر: دار صادر - بيروت، تاريخ الطبع: بدون، الطبعة: الأولى.
- ٥ - الآية (٣٥) من سورة النمل
- ٦ - درر الحكام شرح مجلة الأحكام، تأليف: علي حيدر ج ٢/ص ٢٤٦، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون، تحقيق: تعريب: المحامي فهمي الحسيني.
- ٧ - ج ٢/ص ٣٤٢

”والهبة باصطلاح الفقهاء هي تمليك مال لآخر بلا عوض.... ويدخل في تعريف الهبة المتقدم الهدية والصدقة وإن تعريف كل منهما على حدة.... لا يوجب خروجهما من الهبة.”

ثانياً: المالكية.

الهدية عند المالكية لفظ من الألفاظ التي تنعقد بها الهبة التي عرفوها بأنها: تمليك بلا عوض، وذكروا أن للهبة أنواعاً منها ما كان للتودد والمحبة، وهذه هي الهدية، فيكون تعريفها:

تمليك بلا عوض بقصد التودد والمحبة<sup>(١)</sup>.

قال في التاج والإكليل<sup>(٢)</sup>:

”الهبة تمليك بلا عوض”

وقال في القوانين الفقهية<sup>(٣)</sup>:

”وأما الصيغة فكل ما يقتضي الإيجاب والقبول من قول أو فعل كلفظ الهدية والعطية والنحلة وشبه ذلك” ثم ذكر أنواع الهبة فقال: ”الثاني: هبة التودد والمحبة فلا رجوع فيها إلا فيما وهبه الوالد لولده.”  
ثالثاً: الشافعية.

الهدية: تمليك ونقل إلى مكان الموهوب له إكراماً له<sup>(٤)</sup>.

قال في المنهاج<sup>(٥)</sup>:

”فإن ملك محتاجاً لثواب الآخرة فصدقة، فإن نقله إلى مكان الموهوب له إكراماً له فهدية.”

---

١ - ينظر: القوانين الفقهية، تأليف: محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي ص ٢٤١، الناشر والطبعة وتاريخ الطبع: بدون، التاج والإكليل لمختصر خليل، تأليف: محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري ج ٦/ ص ٤٩، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٣٩٨، الطبعة: الثانية.

٢ - ج ٦/ ص ٤٩

٣ - ص ٢٤١

٤ - ينظر: المنهاج مع مغني المحتاج، تأليف: يحيى بن شرف النووي ٣/ ٣٩٧، دار النشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون.

٥ - ٣٩٧/٢ د

رابعاً: الحنابلة.

الهدية: تملك في الحياة بلا عوض مع قصده بإعطائه الإكرام والتودد ونحوه<sup>(١)</sup>.  
قال في شرح منتهى الإرادات<sup>(٢)</sup>:

” المعاطاة والهبة والصدقة والهدية والعطية ومعانيها متقاربة وكلها تملك في الحياة بلا عوض؛ فمن قصد بإعطاء لغيره ثواب الآخرة فقط فالمدفوع صدقة، ومن قصد بإعطائه إكراماً وتودداً ونحوه كمحبة فالمدفوع هدية، وإلا يقصد بإعطائه شيئاً مما ذكر فالمدفوع هبة وعطية ونحلة أي تسمى بذلك فالألفاظ الثلاثة متفقة معنى وحكماً.”  
ويمكن من خلال التعريفات السابقة استخلاص تعريف مختار للهدية بأنها:  
دفع مال لآخر تملكاً في الحياة بلا عوض بقصد الألفة والإكرام.

### المطلب الثالث: الألفاظ ذات الصلة.

هناك ألفاظ لها صلة بالهدية منها: الهبة والعطية والنحلة والصدقة. وهي من أنواع البر، ولها معانٍ مشتركة يجمع بينها كونها تملكاً بلا عوض، وتفترق في القصد وبعض الأمور وبيان ذلك فيما يلي:

- ١ - الهدية: ما حملت إلى مكان المهدى إليه قاصداً الإعظام والإكرام والتودد.
  - ٢ - الصدقة: ما قصد فيها التقرب إلى الله تعالى بإعطاء محتاج.
  - ٣ - الهبة ونحوها كالعطية والنحلة: تملك بلا عوض خلا من الأمور السابقة.
- وبهذا يظهر أن بين هذه الألفاظ عمومًا وخصوصًا. فالهبة أعم من الهدية والصدقة<sup>(٣)</sup>.  
قال النووي:

” الهبة والهدية وصدقة التطوع أنواع من البر متقاربة يجمعها تملك عين بلا عوض، فإن تمحض فيها طلب التقرب إلى الله تعالى بإعطاء محتاج، فهي صدقة، وإن حملت إلى

---

١ - ينظر: شرح منتهى الإرادات، تأليف: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ج ٢/ص ٤٢٩، دار النشر: عالم الكتب - بيروت - ١٩٩٦، الطبعة: الثانية.

٢ - ج ٢/ص ٤٢٩

٣ - ينظر: تحرير ألفاظ التنبيه (لغة الفقه)، تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ص ٢٣٩، دار النشر: دار القلم - دمشق - ١٤٠٨، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الغني الدقر، روضة الطالبين وعمدة المفتين، تأليف: يحيى بن شرف النووي ج ٥/ص ٣٦٤، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة: الثانية.

مكان المهدي إليه إعظاما وإكراما وتوددا، فهي هدية، وإلا فهبة، فكل هدية وصدقة  
تطوع هبة ولا ينعكس<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

---

١- تحرير ألفاظ التنبيه ص ٢٣٩-٢٤٠

## المبحث الثاني: مشروعية الهدية.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مشروعية الهدية وقبولها إجمالاً.

المطلب الثاني: أدلة مشروعية الهدية وقبولها.

المطلب الأول: مشروعية الهدية وقبولها إجمالاً.

إهداء الهدية وقبولها مندوب إليه إجمالاً، ما لم يكن فيه محذور شرعي، وهذا باتفاق

المذاهب الأربعة<sup>(١)</sup>.

قال في المبسوط<sup>(٢)</sup>:

" وقبول الهدية في الشرع مندوب إليه "

وقال في منح الجليل<sup>(٣)</sup>:

" الهبة مندوبة "

وقال في المذهب<sup>(٤)</sup>:

" الهبة مندوب إليها "

---

١ - ينظر: المبسوط، تأليف: شمس الدين السرخسي ٨٢/١٦، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون، الدر المختار، تأليف: محمد علاء الدين الحصكفي ج ٥ / ص ٦٨٧، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٣٨٦، الطبعة: الثانية، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي ج ٨ / ص ٢٩٣، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: سالم محمد عطا - محمد علي معوض، منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل، تأليف: محمد عlish ج ٨ / ص ١٧٤، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، الطبعة: بدون، الوسيط في المذهب، تأليف: محمد بن محمد الغزالي أبي حامد ج ٤ / ص ٢٧١، دار النشر: دار السلام - القاهرة - ١٤١٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، محمد محمد تامر، المذهب في فقه الإمام الشافعي، تأليف: إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي أبي إسحاق ج ١ / ص ٤٤٦، دار النشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون، كشاف القناع عن متن الإقناع، تأليف: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ج ٤ / ص ٣٢١، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٢، الطبعة: بدون، تحقيق: هلال مصيلحي، شرح منتهى الإرادات ج ٢ / ص ٤٢٩

٢ - ج ١٦ / ص ٨٢

٣ - ج ٨ / ص ١٧٤

٤ - ج ١ / ص ٤٤٦

وقال في شرح منتهى الإرادات<sup>(١)</sup>:

”فالألفاظ الثلاثة<sup>(٢)</sup> متفقة معنى وحكما وجميع ذلك مندوب إليه ومحذوث“

### المطلب الثاني: أدلة مشروعية الهدية وقبولها.

دل الكتاب والسنة والمعقول على مشروعية الهدية وقبولها، فمن ذلك:

١ - قول الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾<sup>(٣)</sup>

وجه الاستدلال:

أن الله سبحانه وتعالى أمر بالتعاون على البر، والهبة من أنواعه<sup>(٤)</sup>.

٢ - عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: ”كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا“<sup>(٥)</sup>.

٣ - عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: ”لو دُعِيتُ إِلَى ذِرَاعٍ أَوْ كِرَاعٍ لَأَجَبْتُ، وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعٌ أَوْ كِرَاعٌ لَقَبِلْتُ“<sup>(٦)</sup>.

٤ - عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: ”كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إِذَا أَتَى بِطَعَامٍ سَأَلَ عَنْهُ أَهْدِيَّةٌ أَمْ صَدَقَةٌ؟ فَإِنْ قِيلَ صَدَقَةٌ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: كُلُوا. وَلَمْ يَأْكُلْ، وَإِنْ قِيلَ هَدِيَّةٌ ضَرَبَ بِيَدِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَأَكَلَ مَعَهُمْ“<sup>(٧)</sup>.

٥ - عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ”تَهَادَوْا تَحَابُّوا“<sup>(٨)</sup>.

١ - ج ٢/ص ٤٢٩

٢ - يقصد بها الصدقة والهدية والهبة.

٣ - الآية (٢) من سورة المائدة

٤ - ينظر: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، تأليف: محمد الخطيب الشربيني ج ٢/ص ٣٩٦. دار النشر: دار الفكر - بيروت. الطبعة وتاريخ الطبع: بدون.

٥ - رواه البخاري في صحيحه، كتاب الهبة، باب المكافأة في الهبة ج ٢/ص ٩١٣ (٢٤٤٥)، دار النشر: دار ابن كثير، اليمامة - بيروت - ١٤٠٧ - ١٩٨٧، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.

٦ - رواه البخاري في صحيحه، كتاب الهبة، باب القليل من الهبة ج ٢/ص ٩٠٨ (٢٤٢٩)

٧ - رواه البخاري في صحيحه، كتاب الهبة، باب قبول الهدية ج ٢/ص ٩١٠ (٢٤٣٧)

٨ - رواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الهبات، باب التحريض على الهبة والهدية صلة بين الناس ١٦٩/٦ (١١٧٢٦)، دار النشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة - ١٤١٤ - ١٩٩٤، الطبعة: بدون، تحقيق:

- ٦- عن معاوية بن الحكم - رضي الله عنه - أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "تَهَادَوْا فَإِنَّهُ يُضَاعِفُ الْوُدَّ وَيُذْهِبُ بَغَوَائِلَ الصَّدْرِ"<sup>(١)</sup>.
- ٧- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "تَهَادَوْا فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تُذْهِبُ وَحَرَ الصَّدْرِ، وَلَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِحَارَتَهَا وَلَوْ شِقَّ فِرْسَيْنِ شَاةٍ"<sup>(٢)</sup>.
- ٨- عن أنس - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "لَوْ أَهْدَيْ إِلَيَّ كُرَاعٌ أَقْبَلْتُ، وَلَوْ دُعِيتُ إِلَى كُرَاعٍ لَأَجَبْتُ، وَكَانَ يَأْمُرُنَا بِالْهَدِيَّةِ صَلَّةً بَيْنَ النَّاسِ"<sup>(٣)</sup>.

- محمد عبد القادر عطا، وأبو يعلى في مسنده ج ١١/ص ٩ (٦١٤٨)، دار النشر: دار المأمون للتراث - دمشق - ١٤٠٤ - ١٩٨٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: حسين سليم أسد.
- قال ابن عبد البر بعد أن ساق هذا الحديث من وجه مرسل: "وهذا يتصل من وجوه شتى حسان كلها". ثم ساق حديث أبي هريرة (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري ج ٢١/ص ١٢، ١٧، دار النشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب - ١٣٨٧، الطبعة: بدون، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري).
- ١ - رواه الشهاب في مسنده ج ١/ص ٣٨٢ (٤٢٩)، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٧ - ١٩٨٦، الطبعة: الثانية، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.
- قال ابن عبد البر: "قال أبو الحسن تفرد به ابن بحير عن أبيه عن مالك ولم يكن بالرضي ولا يصح عن مالك ولا عن الزهري". (التمهيد لابن عبد البر ج ٢١/ص ١٨).
- ٢ - رواه الترمذي في سننه، كتاب الولاء والهبة، باب في حث النبي - صلى الله عليه وسلم - على التهادي ج ٤/ص ٤٤١ (٢١٣٠) واللفظ له وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه وأبو معشر اسمه نجيع مولى بني هاشم وقد تكلم في بعض أهل العلم من قبل حفظه. (ج ٤/ص ٤٤١)، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، وبنحوه رواه أحمد في مسنده ج ٢/ص ٤٠٥ (٩٢٣٩)، دار النشر: مؤسسة قرطبة - مصر، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون، وقال ابن حجر: "وفي إسناده أبو معشر المدني وتفرد به وهو ضعيف". (التلخيص الحبير ج ٣/ص ٦٩)، المدينة المنورة - ١٣٨٤ - ١٩٦٤، الطبعة: بدون، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني.
- ٣ - رواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الهبات، باب التحريض على الهبة والهدية صلة بين الناس ج ١٦٩/١ (١١٧٢٥)، والطبراني في الكبير ج ٢٦٠/١ (٧٥٧)، دار النشر: مكتبة الزهراء - الموصل - ١٤٠٤ - ١٩٨٣، الطبعة: الثانية، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، وقال الهيثمي بعد أن ذكر رواية الطبراني: "وفيه سعيد بن بشير وقد وثقه جماعة وضعفه آخرون وبقيه رجاله ثقات". (مجمع الزوائد ج ٤/ص ١٤٦)، دار النشر: دار الريان للتراث / دار الكتاب العربي - القاهرة، بيروت - ١٤٠٧، الطبعة: بدون.

٩- أن في الهدية زيادة المودة والألفة، وإزالة للعداوة<sup>(١)</sup>.

قال ابن عبد البر: "كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقبل الهدية وندب أمته إليها، وفيه الأسوة الحسنة صلى الله عليه وسلم، ومن فضل الهدية مع اتباع السنة أنها تورث المودة وتذهب العداوة"<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

---

قال القرطبي بعد أن ساق جملة من هذه الأحاديث، وبين ما فيها: "وعلى الجملة فقد ثبت أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يقبل الهدية وفيه الأسوة الحسنة". (تفسير القرطبي ج ١٣/ص ١٩٩)، دار النشر: دار الشعب - القاهرة، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون.

١ - ينظر: التمهيد لابن عبد البر ج ٢١/ص ١٨، تفسير القرطبي ج ١٣/ص ١٩٩

٢ - التمهيد لابن عبد البر ج ٢١/ص ١٨



### المبحث الثالث: حكم بذل الهدية لأجل الشفاعة.

قد يحتاج المرء إلى معونة أخيه، ليشفع له عند ذي سلطان، أو مسؤول، ليقضي حاجته، فيهدي له الهدية لأجل شفاعته، وهذا مما يمكن بيان حكمه في مطلبين:

المطلب الأول: الهدية لأجل الشفاعة في أمر غير مستحق.

المطلب الثاني: الهدية لأجل الشفاعة في أمر مستحق.

المطلب الأول: الهدية لأجل الشفاعة في أمر غير مستحق.

إذا كانت الهدية لأجل الشفاعة في أمر محرم كطلب محظور أو إسقاط حق أو معونة على ظلم أو تولية من لا يستحق، فقد انقضت المذاهب الأربعة على تحريم الإهداء والقبول<sup>(١)</sup>.

واستدلوا لذلك بما يلي:

١- قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدُلُّوا بِهَا إِلَى الْمَكْرِ إِنْ تَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>

قال القرطبي: "والمعنى: لا تصانعوا بأموالكم الحكام وترشوهم ليقضوا لكم على أكثر منها، فالباء إلزاق مجرد. قال ابن عطية: وهذا القول يترجح لأن الحكام مظنة الرشاء إلا من عصم وهو الأقل، وأيضا فإن اللفظين متناسبان تدلوا من إرسال الدلو والرشوة من الرشاء كأنه يمد بها ليقضي الحاجة"<sup>(٣)</sup>.

وجه الاستدلال:

أن الهدية إذا كانت لأجل الشفاعة في أمر محرم كإبطال حق أو إحقاق باطل لا تجوز لأنها تكون كالرشوة، فهي من أكل المال بالباطل.

١- ينظر: الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، تأليف: الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند ج ٣/ص ٢٢١، دار النشر: دار الفكر - ١٤١١هـ - ١٩٩١م، الطبعة: بدون، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، تأليف: محمد بن عبد الرحمن المغربي أبي عبد الله ١٢١/٦، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٣٩٨، الطبعة: الثانية، حاشية الرملي تأليف: أبي العباس أحمد الرملي الأنصاري ج ٤/ص ٣٠٠، دار النشر: المكتبة الإسلامية، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون، كشاف القناع ج ٣/ص ٩٩، مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٣١ / ص ٢٨٦، دار النشر: مكتبة ابن تيمية، تاريخ الطبع: بدون، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي.

٢- الآية (١٨٨) من سورة البقرة

٣- تفسير القرطبي ج ٢/ص ٣٤٠

٢- قوله عز وجل: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفْعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهَا نَصِيبٌ مِّنْهَا وَمَنْ يَشْفَعْ شَفْعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِّنْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقِيبًا﴾ (١) وجه الاستدلال:

أن الشفاعة الحسنة مندوب إليها، وأما الشفاعة السيئة فقد حُذر منها، ويكون على صاحبها الوزر، ومن ذلك الشفاعة فيما لا يحل، وإذا كانت محرمة، فأخذ الهدية عليها أشد تحريماً.

٣- ما روى أبو داود في سننه عن أبي أمامة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "مَنْ شَفَعَ لِأَخِيهِ بِشَفَاعَةٍ فَأَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً عَلَيْهَا فَقَبِلَهَا فَقَدْ أَتَى أَبَا عَظِيمًا مِنْ أَبْوَابِ الرَّبِّ" (٢).

وجه الاستدلال:

أن الحديث عام في تحريم قبول الهدية على الشفاعة سواء كانت في حق أم باطل.

٤- ما روى الطبري بسنده عن هاشم بن صبيح قال: "شفع مسروق لرجل في حاجة، فأهدى له جارية، فغضب غضباً شديداً، وقال: لو علمت أنك تفعل هذا ما كلمت في حاجتك، ولا أكلم فيما بقي من حاجتك، سمعت ابن مسعود يقول: من شفع

#### ١- الآية (٨٥) من سورة النساء

٢- رواه أبو داود في سننه، كتاب البيوع، باب في الهدية ج ٢/ص ٢٩١ (٣٥٤١)، دار النشر: دار الفكر، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، وأحمد في مسنده ج ٥/ص ٢٦١ (٢٢٣٠٥)، والطبراني في المعجم الكبير ج ٨/ص ٢٣٨ (٧٩٢٨)، وقال المنذري: القاسم هو ابن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الأموي مولاهم الشامي وفيه مقال. (عون المعبود ج ٩/ص ٣٣١)، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٥م، الطبعة: الثانية، وقد سكت عنه أبو داود، واحتج به جماعة من أهل العلم كابن تيمية، وابن رجب، وابن حجر الهيتمي وغيرهم. (مجموع فتاوى ابن تيمية كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، تأليف: أحمد عبد الحلیم بن تيمية الحراني ٢٨ / ٢٨١، دار النشر: مكتبة ابن تيمية، تاريخ الطبع: بدون، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، القواعد، تأليف: ابن رجب الحنبلي ص ٣٦٩، دار النشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة - ١٩٩٩م، الطبعة: الثانية، الزواجر عن اقتراف الكبائر، تأليف: ابن حجر الهيتمي ٢ / ٨٧٩، دار النشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا - بيروت - ٢٠١٤هـ - ١٩٩٩م، الطبعة: الثانية)، وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود، ٦٧٦/٢، دار النشر: مكتب التربية العربي لدول الخليج - ١٤٠٩، الطبعة: الأولى.

شفاعة ليرد بها حقا، أو يرفع بها ظلما، فأهدي له فقبل فهو سحت، فقبل له: يا أبا عبد الرحمن ما كنا نرى ذلك إلا الأخذ على الحكم، قال: الأخذ على الحكم كفر<sup>(١)</sup>

٥- ما روى الطبري بسنده عن مسروق قال: "سألت ابن مسعود عن السحت: أهو الرشا في الحكم؟ فقال: لا، من لم يحكم بما أنزل الله فهو كافر، ومن لم يحكم بما أنزل الله فهو ظالم، ومن لم يحكم بما أنزل الله فهو فاسق، ولكن السحت يستعينك الرجل على المظلمة، فتعينه عليها فيهدي لك الهدية فتقبلها"<sup>(٢)</sup>.

وجه الاستدلال منهما:

أن قبول الهدية على الشفاعة وإن كانت في أمر مستحق لا تحل، فغيرها من باب أولى.

٦- ما روى عبد الله بن عمرو- رضي الله عنهما- قال: "لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ"<sup>(٣)</sup>.

وجه الاستدلال:

أن الهدية إذا كانت لإبطال حق أو إحقاق باطل لا تجوز لأنها كالرشوة.

---

١- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تأليف: أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري ج ٦/ص ٢٤٠، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة: بدون، المعجم الكبير ج ٩/ص ٢٢٦ (٩١٠٠) قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح، (مجمع الزوائد ج ٤/ص ٢٠٠)

٢- تفسير الطبري ج ٦/ص ٢٤٠، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب، باب التشديد في أخذ الرشوة وفي إعطائها على إبطال حق ج ١٠/ص ١٣٩ (٢٠٢٦٨)، والطبراني في المعجم الكبير ج ٩/ص ٢٢٦ (٩١٠١).

٣- رواه أبو داود في سننه، كتاب الأحكام، باب في كراهية الرشوة ج ٣/ص ٣٠٠ (٣٥٨٠)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الأحكام، باب التشديد في أخذ الرشوة وفي إعطائها ج ١٠/ص ١٣٨ (٢٠٢٦٥)، والحاكم في المستدرک، كتاب الأحكام ج ٤/ص ١١٥ (٧٠٦٦) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، والترمذي في سننه، كتاب الأحكام، باب ما جاء في الراشي والمرتشي في الحكم ج ٣/ص ٦٢٣ (١٣٢٧) وقال: هذا حديث حسن صحيح، وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الصغير ورجاله ثقات، (مجمع الزوائد ج ٤/ص ١٩٩)

## المطلب الثاني: الهدية لأجل الشفاعة في أمر مستحق.

إذا كانت الهدية لأجل الشفاعة في أمر مستحق كالأمور التي فيها إعانة على فعل واجب أو ترك محرم مثل أن يشفع لرجل عند ولي أمر ليرفع عنه مظلمة، أو يوصل إليه حقه، أو يوليه ولاية يستحقها ونحو ذلك، فقد اختلف في ذلك على قولين:

### القول الأول:

ذهب المالكية<sup>(١)</sup> والحنابلة<sup>(٢)</sup> إلى تحريم الإهداء والقبول مطلقا سواء اشترط الهدية قبل الشفاعة أم لم يشترطها.

واستدلوا بما يلي:

١- ما روى أبو داود في سننه عن أبي أمامة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "من شَفَعَ لِأَخِيهِ بِشَفَاعَةٍ فَأَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً عَلَيْهَا فَقَبِلَهَا فَقَدْ أَتَى بَابًا عَظِيمًا مِنْ أَبْوَابِ الرَّبِّ"<sup>(٣)</sup>.

وجه الاستدلال:

أن الحديث عام في تحريم قبول الهدية على الشفاعة سواء كانت في حق أم باطل.

٢- ما روى الطبري بسنده عن هاشم بن صبيح قال: "شفع مسروق لرجل في حاجة، فأهدى له جارية، فغضب غضبا شديدا، وقال: لو علمت أنك تفعل هذا ما كلمت في حاجتك، ولا أكلم فيما بقي من حاجتك، سمعت ابن مسعود يقول: من شفع شفاعة ليرد بها حقا، أو يرفع بها ظلما، فأهدى له فقبل فهو سحت. فقيل له: يا أبا عبد الرحمن ما كنا نرى ذلك إلا الأخذ على الحكم. قال: الأخذ على الحكم كفر"<sup>(٤)</sup>.

٣- ما روى الطبري بسنده عن مسروق قال: "سألت ابن مسعود عن السحت: أهو الرشا في الحكم؟ فقال: لا، من لم يحكم بما أنزل الله فهو كافر، ومن لم يحكم بما

١ - ينظر: مواهب الجليل ١/ ٢١٦

٢ - ينظر: كشاف القناع ١/ ٣١٧

٣ - تقدم تخريجه.

٤ - تقدم تخريجه.

أنزل الله فهو ظالم، ومن لم يحكم بما أنزل الله فهو فاسق، ولكن السحت يستعينك  
الرجل على المظلمة، فتعينه عليها فيهدي لك الهدية فتقبلها<sup>(١)</sup>

وجه الاستدلال لهما:

أن الأدلة عامة في تحريم قبول الهدية على الشفاعة سواء أكانت باشتراط أم  
غيره.

**القول الثاني:**

ذهب الحنفية والشافعية إلى التفريق بين حالين:

الحال الأول: أن يشترط الشافع بذل الهدية.

إذا اشترط الشافع بذل الهدية فقد اختلف في ذلك على قولين:

**القول الأول:**

ذهب الحنفية<sup>(٢)</sup> إلى التفريق بين ما إذا أهداه قبل أن يسوي أمره فلا يحل القبول  
مطلقاً، ولا يحل الإهداء في قول لهم، وفي الآخر يحل، وأما إذا أهداه بعد أن سوى أمره،  
فيحل الإهداء والقبول.

ويمكن الاستدلال لهم:

بأنه إذا أهداه قبل أن يسوي أمره، فإن ذلك كالرشوة فلا يحل له قبولها، ولا أن يهديه في  
قول، وفي القول الآخر يحل الإهداء، فقد يكون ذلك الحل لأجل أن يتوصل إلى حقه.  
وأما إذا أهداه بعد أن سوى أمره، فيحل الإهداء والقبول، فاستدلوا له:  
بأن بذل الهدية حينئذ يكون بمثابة الاستئجار على عمل، فطالب الشفاعة يستأجر الأجير  
على عمل، ثم هو بالخيار إن شاء استعمله في هذا العمل أو في عمل آخر وذلك جائز<sup>(٣)</sup>.

**القول الثاني:**

يحرم الإهداء والقبول. وهذا قول الشافعية<sup>(٤)</sup>.

١ - تقدم تخرجه .

٢ - ينظر: الفتاوى الهندية ج ٢/ ص ٢٣١

٣ - ينظر: الفتاوى الهندية ج ٢/ ص ٢٣١

٤ - ينظر: حاشية الرملي ج ٤/ ص ٢٠٠

واستدلوا:

بما تقدم من الأدلة الدالة على تحريم قبول الهدية على الشفاعة<sup>(١)</sup>، وحملوها على حال الاشتراط.

الحال الثانية: ألا يشترط الشافع بذل الهدية.

إن لم يشترط الشافع بذل الهدية، فقد ذهب الحنفية<sup>(٢)</sup> والشافعية<sup>(٣)</sup> إلى عدم كراهة قبول الهدية حينئذ إن كان بينهما مهادة، وكذا إن لم يكن بينهما ذلك لكنها كانت على سبيل المكافأة والإحسان.

واستدلوا بما يلي:

١- أن ذلك بمثابة الاستئجار على عمل، فطالب الشفاعة يستأجر الأجير على عمل، ثم هو بالخيار إن شاء استعمله في هذا العمل أو غيره وذلك جائز<sup>(٤)</sup>.

٢- أن ذلك من باب مجازاة الإحسان بالإحسان، والكرم بالكرم<sup>(٥)</sup>.

ويمكن الاستدلال لهم بعموم الأدلة الدالة على جواز المكافأة على بذل المعروف، ومنها:

أ- ما روى ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - "من استعاذ بالله فأعذوه، ومن سألكم بالله فأعطوه، ومن استجار بالله فأجروه، ومن أتى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا فادعوا له حتى تعلموا أن قد كافأتموه"<sup>(٦)</sup>.

١ - ينظر: ص ٢٧٣-٢٧٥

٢ - ينظر: الفتاوى الهندية ج ٣/ ص ٣٣١

٣ - ينظر: حاشية الرملي ج ٤/ ص ٣٠٠

٤ - ينظر: الفتاوى الهندية ج ٣/ ص ٣٣١، روضة الطالبين ج ٤/ ص ١٣٢، حاشية الرملي ج ٤/ ص ٣٠٠

٥ - ينظر: الفتاوى الهندية ج ٣/ ص ٣٣٢

٦ - رواه النسائي في السنن الكبرى كتاب الزكاة، باب من سأل بالله ج ٢/ ص ٤٣ (٢٣٤٨)، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١-١٩٩١، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، والحاكم في المستدرک ج ١/ ص ٧٢٥ كتاب الزكاة (١٥٠٢) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين. قال الهيثمي: رواه البزار في أثناء حديث وفيه ليث بن أبي سليم وهو ثقة ولكنه مدلس وبقية رجاله رجال الصحيح. (مجمع الزوائد ج ٤/ ص ١٤٩)، وقال العجلوني: رواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح (كشف

ب- ما روى أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل" (١).

ت- ما روت عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "من أتى إليه معروفٌ فليُكافئْ به، ومن لم يستطع فليذكره فَمَنْ ذَكَرَهُ فَقَدْ شَكَرَهُ، وَمَنْ تَشَبَّعَ بِمَا لَمْ يَنْلُ فَهُوَ كَلَّاسٍ ثَوْبِي زُورٍ" (٢).  
وأجيب عن ذلك بأجوبة:

الجواب الأول:

أن الأدلة المتقدمة (٣) عامة في تحريم الإهداء والقبول مطلقاً سواء اشترط الهدية قبل الشفاعة أم لم يشترطها، بل ورد الوعيد على ذلك.

الجواب الثاني:

أن القول بأن الهدية لأجل الشفاعة في أمر مستحق كالأمور التي فيها إعانة على فعل واجب أو ترك محرم هي من باب الجعالة يجاب عنه بأجوبة:

(١) أن القول بأن ذلك من باب الجعالة مخالف للسنة وأقوال الصحابة والأئمة (٤).

(٢) أن ما يقبل فيه الهدية من الأعمال هو من المصالح العامة التي يكون القيام بها فرضاً، إما على الأعيان، وإما على الكفاية، ومتى شرع أخذ الجعل على مثل هذا لزم أن يكون تولية الأعمال وكف الظلم لمن يبذل في ذلك دون غيره.

---

الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ج ٢/ص ٢٩٤، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة: الرابعة، تحقيق: أحمد القلاش

١ - رواه الترمذي في سننه، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك ج ٤/ص ٣٣٩ (١٩ د) وقال: هذا حديث حسن صحيح، ورواه الطبراني في المعجم الأوسط ج ٤/ص ٥١ (٢٥٨٢)، دار النشر: دار الحرمين - القاهرة - ١٤١٥، الطبعة: بدون، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن ابن إبراهيم الحسيني، وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن، (مجمع الزوائد ج ٨/ص ١٨١)

٢ - رواه أحمد في مسنده ج ٦/ص ٩٠ (٢٤٦٣٧)، والطبراني في المعجم الأوسط ج ٣/ص ٥٧ (٢٤٦٣)، وقال الهيثمي: رواه أحمد والطبراني في الأوسط وفيه صالح بن أبي الأخضر وقد وثق على ضعفه وبقيّة رجال أحمد ثقات، (مجمع الزوائد ج ٨/ص ١٨١)

٣ - ينظر ص ٢٧٣

٤ - ينظر: مجموع الفتاوى ج ٣١/ص ٢٨٧

وإن كان أحق وأنفع للمسلمين منه<sup>(١)</sup>.

(٣) أن المنفعة الحاصلة في هذا ليست للبادل، وإنما المنفعة لعموم المسلمين؛ فإنه يجب أن يولي في كل عمل أصلح من يقدر عليه، فأخذ جعل من شخص معين على ذلك يفضي إلى أن تطلب هذه الأمور بالعوض، ولزم أن من كان ممكناً فيها يولي ويعطى وإن كان غيره أحق وأولى، وفساد مثل هذا كثير<sup>(٢)</sup>.

الجواب الثالث:

أن القول بأن الإهداء حينئذ هو من باب مجازاة الإحسان بالإحسان، واستدلالهم بعموم الأدلة الدالة على جواز المكافأة على بذل المعروف، هو مصادم لما تقدم من الأدلة الدالة على تحريم الإهداء والقبول لأجل الشفاعة مطلقاً، ثم هي مخصوصة بهذه الأدلة.

الترجيح:

بعد النظر في القولين وأدلتهم يظهر لي - والله تعالى أعلم - رجحان القول الأول القاضي بتحريم الإهداء والقبول لأجل الشفاعة في أمر مستحق مطلقاً سواء اشترط الهدية قبل الشفاعة أم لم يشترطها، لظهور أدلته وكونها نصاً في محل النزاع، وللإجابة عن أدلة القول الآخر بما أضعف دلالتها، ومما يؤيد القول بالتحريم ما يؤول إليه القول بجواز قبول الهدية لأجل الشفاعة من فساد، وتضييع للأمانة بأن يولي من لا يستحق ويترك غيره، وفي حديث الأعرابي الذي سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الساعة قال عليه الصلاة والسلام: "إِذَا ضُيِّعَتِ الْأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ. قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتَهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: إِذَا أَسْنَدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ"<sup>(٣)</sup>، كما أن الشفاعة من أعمال القرب، فهي دائرة بين الوجوب أو الندب، وداخله في عموم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وما كان كذلك فلا يجوز أخذ مقابل له.

١ - ينظر: مجموع الفتاوى ج ٣١ ص ٢٨٧

٢ - ينظر: مجموع الفتاوى ج ٣١ ص ٢٨٧-٢٨٨

٣ - رواه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب رفع الأمانة ج ٥ ص ٢٣٨٢ (٦١٣١)



#### المبحث الرابع: حكم بذل الهدية للموظف.

تقدم الحديث عن مشروعية الهدية، وأن الإهداء والقبول مندوب إليه إجمالاً، ما لم يكن فيه محذور شرعي<sup>(١)</sup>، ومن ذلك إذا كانت الهدية لمن يلي أمراً من أمور المسلمين.

قال السرخسي<sup>(٢)</sup>:

"وقبول الهدية في الشرع مندوب إليه..... ولكن هذا في حق من لم يتعين لعمل من أعمال المسلمين، فأما من تعين لذلك كالقضاة والولاة، فعليه التحرز عن قبول الهدية".

قال القرافي<sup>(٣)</sup>:

"قال ابن حبيب: لم يختلف العلماء في كراهتها إلى السلطان والقضاة والعمال وجباة الأموال"

قال في حاشية الجمل<sup>(٤)</sup>:

"وقوله وسائر العمال إلخ منهم مشايخ البلدان والأسواق ومباشر الأوقاف وكل من يتعاطى أمراً يتعلق بالمسلمين"

قال ابن مفلح<sup>(٥)</sup>:

"قال الإمام أحمد فيمن ولي شيئاً من أمر السلطان: لا أحب له أن يقبل شيئاً" ومن هذه النصوص يتضح أن كل من كان يؤدي عملاً يقوم فيه بمصالح المسلمين في جميع الأعمال، والقطاعات، والمؤسسات النظامية على اختلافها ممن يشملهم الحكم في هذه المسألة، ومما تجدر الإشارة إليه، أن جل كتب الفقه تتناول هذه المسألة في أبواب القضاء نظراً لما للهدية للقاضي من أثر على حكمه، ولما يرجى منه من مصالح عند فصل الخصومات وغيرها. وهذا المعنى موجود في غيره، وفيما تقدم من

١ - ينظر: ص ٢٦٩

٢ - المبسوط ٨٢/١٦

٣ - الذخيرة، تأليف: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي ج ١٠/ ص ٨٠، دار النشر: دار الغرب - بيروت - ١٩٩٤م، تاريخ الطبع: بدون، تحقيق: محمد حجي.

٤ - ج ٥/ ص ٣٤٧

٥ - الفروع، تأليف: محمد بن مفلح المقدسي أبي عبد الله ج ٦/ ص ٣٩٤، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨، الطبعة: الأولى، تحقيق: أبي الزهراء حازم القاضي.

نصوص الفقهاء ما يؤكد ذلك، ومع هذا تجد تلك الكتب تجيز لمعلم القرآن والمعلم والمفتي ونحوهم قبول الهدية<sup>(١)</sup>، ومن تلك النصوص ما ذكره الجمل في حاشيته<sup>(٢)</sup> فقال: "ولا يلتحق بالقاضي فيما ذكر المفتي والواعظ ومعلم القرآن والعلم، لأنه ليس لهم أهلية الإلزام والأولى في حقهم، إن كانت الهدية لأجل ما يحصل منهم من الإفتاء والوعظ والتعليم عدم القبول؛ ليكون عملهم خالصاً لله تعالى، وإن أهدي إليهم تحبباً وتودداً لعلمهم وصلاحتهم فالأولى القبول"

وهذا لا شك مرتبط بما كان عليه تعليم القرآن ونحوه في السابق، حيث كان يبذل بلا عوض، ولم يكن لمثلهم تبعة في تحصيل نفع لطلابهم بخلاف حال معلم العلم ونحوه اليوم، وهذا مما قد يشكل، لذا جرى بيانه.

وبهذا يظهر أن الموظف ونحوه يدخل ضمن من تكلم أهل العلم -رحمهم الله تعالى- في حكم أخذهم الهدية، وإن كان حال القاضي أشد من غيره، نظراً لما يتعلق بقضائه من أحكام.

وقد عرف الموظف عند الإداريين بأنه: الشخص الذي يستخدم بصفة نظامية، ليقوم بواجبات ومسئوليات وظيفة ما، مقابل أجر محدد ويتمتع لقاء ذلك بالحقوق والامتيازات المرتبطة بها<sup>(٣)</sup>.

وسيكون الحديث في هذا المبحث ضمن ثلاثة مطالب:

**المطلب الأول: الهدايا العينية.**

**المطلب الثاني: الضيافة وحضور الولائم والاحتفالات .**

**المطلب الثالث: المحاباة في المعاملة.**

١ - ينظر: حاشية ابن عابدين، تأليف: ابن عابدين ج ٥ / ص ٣٧٣، دار النشر: دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - ١٤٢١هـ الطبعة، بدون، مواهب الجليل ج ٦ / ص ١٢١، حاشية الشيخ سليمان الجمل على شرح المنهج، تأليف: سليمان الجمل ج ٥ / ص ٣٤٧، دار النشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون، كشاف القناع ج ٦ / ص ٣٠١

٢ - حاشية الجمل ج ٥ / ص ٣٤٧

٣ - دليل الوظيفة.. ضمن الإصدارات الإعلامية لوزارة الخدمة المدنية بالمملكة العربية السعودية.

## المطلب الأول: الهدايا العينية.

إذا أقدم شخص على تقديم هدية عينية لموظف أو مسؤول، فقد اتفقت المذاهب الأربعة على أن الأولى له التنزه عن قبولها وإن جازت له، وفيما يلي أقوالهم:

قال السرخسي:

"فأما من تعين لذلك كالقضاة والولاة فعليه التحرز عن قبول الهدية خصوصاً ممن كان لا يهدي إليه قبل ذلك لأنه من جوالب القضاء وهو نوع من الرشوة والسحت"<sup>(١)</sup>.

قال القرافي عند ذكر آداب القاضي:

"الأدب الرابع عشر: التزام سد ذريعة الخيانة والمهانة. قال ابن يونس: لا يقبل هدية ولا ممن يهاديه قبل ذلك ولا قريب ولا صديق وإن كافأ بأضعافها"<sup>(٢)</sup>.

قال النووي:

"وأما الهدية فالأولى أن يسد بابها ولا يقبلها"<sup>(٣)</sup>.

قال ابن قدامة:

"قال القاضي: ويستحب له التنزه عنها"<sup>(٤)</sup>.

ويمكن الاستدلال لذلك بما يلي:

(١) ما روى البيهقي بسنده عن أبي حريز: "أن رجلاً كان يهدي إلى عمر بن الخطاب كل سنة فَنَحَذَ جَزُورَ قال فجاء يخاصم إلى عمر فقال: يا أمير المؤمنين اقض بيننا قضاءً فصلًا كما تُفصل الفخذ من الجزور. قال: فكتب عمر إلى عماله لا تقبلوا الهدايا فإنها رشوة"<sup>(٥)</sup>.

١ - المبسوط ج ١٦ / ص ٨٢

٢ - الذخيرة ج ١٠ / ص ٨٠

٣ - روضة الطالبين ج ١١ / ص ١٤٣

٤ - المغني (ج ١٠ / ص ١١٨)

٥ - رواه البيهقي في السنن الصغرى، كتاب أدب القاضي، باب ما على القاضي في الخصوم والشهود ج ٩ / ص ٥١ (٤١٨٦)، دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة - ١٤١٠ - ١٩٨٩، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي.

وجه الاستدلال:

أن عمر - رضي الله عنه - كان يقبل الهدايا لكن لما رأى أنها قد يراد بها الاستمالة أو الرشوة، حذر عماله عن قبولها إجمالاً تنزهاً عنها، لما قد يراد منها، وإلا فقد تكون الهدايا لهم جائزة في بعض الأحوال كهدية القريب ونحوه.

(٢) عن عمرو بن مہاجر قال: "اشتہی عمر بن عبد العزیز تفاحاً فقال: لو كان عندنا شيء من تفاح، فإنه طيب الريح طيب الطعم. فقام رجل من أهل بيته فأهدى إليه تفاحاً، فلما جاء به الرسول قال عمر: ما أطيب ريحه وأحسنه، ارفعه يا غلام واقريء فلانا السلام، وقل له: إن هديتك وقعت عندنا بحيث نحب. قال عمرو بن مہاجر: فقلت له: يا أمير المؤمنين ابن عمك، ورجل من أهل بيتك، وقد بلغك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يأكل الهدية، ولا يأكل الصدقة. فقال: ويحك إن الهدية كانت للنبي - صلى الله عليه وسلم - هدية وهي لنا اليوم رشوة" (١).

وجه الاستدلال:

أن عمر بن عبد العزیز - رحمه الله تعالى - لم يقبل الهدية تنزهاً عنها مع كونها مع قريبه، ووصف هدايا العمال بأنها رشوة باعتبار ما يغلب عليها.

(٣) أن عدم قبول الموظف للهدية، وتنزهه عن ذلك فيه سد لذريعة الخيانة، وإغلاق كل مدخل إليه (٢).

قال الشوكاني (٣):

"فليحذر الحاكم المتحفظ لدينه المستعد للوقوف بين يدي ربه من قبول هدايا من أهدي

- 
- ١ - ذكره البخاري تعليقا من قول عمر بن عبد العزیز دون ذكر القصة، صحيح البخاري، كتاب الهبة، باب من لم يقبل الهدية لعلته ج ٢/ص ٩١٦، ووصله ابن حجر في تغليق التعليق ج ٢/ص ٣٥٨-٣٥٩، دار النشر: المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان - الأردن - ١٤٠٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القرقي، ورواه ابن عبد البر بسنده في التمهيد ج ٢/ص ١٨.
  - ٢ - ينظر: الذخيرة ج ١٠/ص ٨٠، روضة الطالبين ج ١١/ص ١٤٣.
  - ٣ - نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني ج ٩/ص ١٧٣، دار النشر: دار الجيل - بيروت - ١٩٧٣، الطبعة: بدون.

إليه بعد توليه للقضاء، فإن للإحسان تأثير في طبع الإنسان والقلوب مجبولة على حب من أحسن إليها، فربما مالت نفسه إلى المهدي إليه ميلا يؤثر الميل عن الحق عند عروض المخاصمة بين المهدي وبين غيره، والقاضي لا يشعر بذلك، ويظن أنه لم يخرج عن الصواب بسبب ما قد زرعه الإحسان في قلبه، والرشوة لا تفعل زيادة على هذا، ومن هذه الحيثية امتنعت عن قبول الهدايا بعد دخولي في القضاء ممن كان يهدي إلي قبل الدخول فيه بل من الأقارب فضلا عن سائر الناس، فكان في ذلك من المنافع ما لا يتسع المقام لبسطه أسأل الله أن يجعله خالصا لوجهه<sup>٢</sup>.

وأما تفصيل الحكم في تلك الهدايا، فيمكن بيانه في المسائل التالية:

المسألة الأولى: الهدية بين يدي الحاجة المراد قضاؤها.

المسألة الثانية: هدية من له عادة بالإهداء إليه إذا لم تكن له حاجة عنده.

المسألة الثالثة: هدية من ليس له عادة بالإهداء إليه.

المسألة الأولى: الهدية بين يدي الحاجة المراد قضاؤها.

إذا أقدم شخص على تقديم هدية لموظف ونحوه، وكانت له حاجة عنده، فيمكن

بيان الحكم في ذلك فيما يلي:

الفرع الأول: إذا لم يمكنه خلاص حقه دون بذل الهدية.

الفرع الثاني: إذا أمكنه خلاص حقه دون بذل الهدية.

الفرع الأول: إذا لم يمكنه خلاص حقه دون بذل الهدية.

إذا أقدم شخص على تقديم هدية لموظف ونحوه، وكانت له حاجة عنده، ولم

يمكنه خلاص حقه دون بذل الهدية، فقد ذهب الحنفية<sup>(١)</sup>، والمالكية<sup>(٢)</sup>، والشافعية<sup>(٣)</sup>.

والحنابلة<sup>(٤)</sup> إلى أنه إن كان سيقع عليه ظلم، أو يستنقذ حقا واجبا مما يضطر إليه، فيجوز

١ - ينظر: الفتاوى الهندية ج ٢/ ص ٢٣١

٢ - ينظر: شرح مختصر خليل، تأليف: محمد الخرشني المالكي ج ٥ / ص ٢٢١، دار النشر: دار الفكر للطباعة

- بيروت، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون.

٣ - ينظر: الزواجر ج ٢/ ص ٨٧٩

٤ - ينظر: المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تأليف: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبي

محمد ج ١٠/ ص ١١٨، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة: الأولى.

له بذلها، ويحرم على الآخذ القبول ويناله الوعيد، وفيما يلي نصوص الفقهاء، وفيها ما يدل على أن القول بحل البذل فيما يضطر إليه، أو من قبيل ما يحتاج إليه حاجة شديدة، ولم يجد طريقا للوصول إلى حقه سوى ذلك:

قال في الفتاوى الهندية<sup>(١)</sup>:

”ونوع منها أن يهدي الرجل إلى رجل مالا بسبب أن ذلك الرجل قد خوفه، فيهدي إليه مالا، ليدفع الخوف عن نفسه، أو يهدي إلى السلطان مالا، ليدفع الظلم عن نفسه أو عن ماله، وهذا نوع لا يحل الآخذ لأحد، وإذا أخذ يدخل تحت الوعيد المذكور في هذا الباب، وهل يحل للمعطي الإعطاء؟ عامة المشايخ على أنه يحل“

قال الخرشي<sup>(٢)</sup>:

”ومحل الحرمة على الدافع للقاضي إذا أمكنه خلاص حقه، فإذا كان لا يمكنه رفع مظلمته، أو خلاص حقه بدونه، فالحرمة على القاضي وحده“

قال ابن حجر الهيتمي<sup>(٣)</sup>:

”فمن أعطى قاضيا أو حاكما رشوة أو أهدى إليه هدية..... ليحكم له بحق أو لدفع ظلم عنه أو لينال ما يستحقه فسق الآخذ فقط ولم يَأْثُر المعطي؛ لاضطراره إلى التوصل إلى حقه بأي طريق كان“.

قال ابن قدامة<sup>(٤)</sup>:

”فأما الراشي فإن رشاه ليحكم له بباطل أو يدفع عنه حقا، فهو ملعون، وإن رشاه ليدفع ظلمه ويجزيه على واجبه، فقد قال عطاء وجابر بن زيد والحسن: لا بأس أن يصانع عن نفسه“.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

”فأما إذا أهدى له هدية، ليكف ظلمه عنه، أو ليعطيه حقه الواجب كانت هذه الهدية حراما على الآخذ، وجاز للدافع أن يدفعها إليه“<sup>(٥)</sup>.

١- ج ٢/ ص ٢٣١

٢- شرح مختصر خليل (ج ٥ / ص ٢٣١)

٣- الزواجر ج ٢/ ص ٨٧٩

٤- المغني ج ١٠/ ص ١١٨

٥- مجموع الفتاوى (ج ٣١ / ص ٢٨٦)

واستدلوا بما يلي:

(١) ما روى أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: "قال عمر: يا رسول الله لقد سمعت فلاناً وفلاناً يحسنان الثناء... الحديث وفيه قوله - صلى الله عليه وسلم -: أما والله إن أحدكم ليخرج مسألته من عندي يتأبطها - يعني تكون تحت إبطه يعني ناراً - قال: قال عمر: يا رسول الله لم تعطها إياهم؟ قال: فما أصنع يابون إلا ذاك ويأبى الله لي البخل"<sup>(١)</sup>.

وجه الاستدلال:

أن العطية قد تكون حراماً من وجه، مباحة من وجه آخر، فإذا اشتملت على مقصد محرم حرمت لأجل ذلك، وإذا اشتملت على مقصد مباح أبيحت لذلك.

(٢) ما روى عمرو بن دينار عن جابر بن زيد أبي الشعثاء قال: سمعته يقول: "ما كان شيء أنفع للناس من الرشوة في زمان زياد"<sup>(٢)</sup>.

(٣) أن في بذله لتلك الهدية، مع عدم قدرته على استنقاذ حقه إلا بها قد جعل ماله وقاية لنفسه، أو جعل بعض ماله وقاية للباقي، فكأنه يستنقذه كما يستنقذ الرجل أسيره"<sup>(٣)</sup>.

الفرع الثاني: إذا أمكنه خلاص حقه دون بذل الهدية.

إذا أقدم شخص على تقديم هدية لموظف أو مسؤول ونحوهما، وكانت له حاجة عنده، وأمكنه خلاص حقه دون بذل الهدية، فإنه يحرم عليه الإهداء، ويحرم على المهدى

---

١- رواه أحمد في مسنده ج ٣/ ٤ (١١٠١٧)، والبخاري في مسنده ج ١/ ٣٤٢ (٢٢٤)، دار النشر: مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم - بيروت، المدينة - ١٤٠٩، الطبعة: الأولى. تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، والحاكم في المستدرک ج ١/ ١٠٩ (١٤٢) وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السقافة". وقال العراقي: رواه أحمد وأبو يعلى والبخاري نحوه... ورجال أسانيدهم ثقات. (المغني عن حمل الأسفار ج ٢/ ٩١١)، دار النشر: مكتبة طبرية - الرياض - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، الطبعة: الأولى. تحقيق: أشرف عبد المقصود.

٢- رواه عبد الرزاق في مصنفه ج ٨/ ١٤٩ (١٤٦٧٢)، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٣، الطبعة: الثانية. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

٣- ينظر: الفتاوى الهندية ج ٢/ ٣٣١، المغني ج ١٠/ ١١٨.

إليه القبول، سواء كان المهدي ممن اعتاد الإهداء إليه من قريب أو صديق أو لم يعتد الإهداء إليه، وهذا باتفاق المذاهب الأربعة<sup>(١)</sup>.

قال الكاساني:

”إن كان لا يهدي إليه، فلما إن كان قريبا له أو أجنبيا، فإن كان قريبا له ينظر إن كان له خصومة في الحال، فإنه لا يقبل، لأنه يلحقه التهمة، وإن كان لا خصومة له في الحال يقبل، لأنه لا تهمة فيه، وإن كان أجنبيا لا يقبل سواء كان له خصومة في الحال أو لا... فأمّا إذا كان يهدي إليه، فإن كان له في الحال خصومة لا تقبل، لأنه يتهم فيه، وإن كان لا خصومة له في الحال، ينظر إن كان أهدي مثل ما كان يهدي، أو أقل يقبل، لأنه لا تهمة فيه“<sup>(٢)</sup>

قال ابن فرحون:

”قال ابن عبد الغفور: وما أهدي إلى الفقيه من غير حاجة فجائز له قبوله وما أهدي إليه رجاء العون على خصمه أو في مسألة تعرض عنده رجاء قضاء حاجته على خلاف المعمول به فلا يحل له قبولها وهي رشوة يأخذها، وكذلك إذا تنازع عنده خصمان فأهديا إليه جميعا أو أحدهما يرجو كل واحد منهما أن يعينه في حجته أو عند حاكم إذا كان ممن يسمع منه ويوقف عنده فلا يحل له الأخذ منهما ولا من أحدهما“<sup>(٣)</sup>.

قال الشرييني:

”فإن أهدي إليه من له خصومة في الحال عنه سواء أكان ممن يهدي إليه قبل الولاية أمر لا، سواء أكان في محل ولايته أم لا... حرم عليه قبولها“<sup>(٤)</sup>.

- 
- ١ - ينظر: المبسوط (ج ١٦ / ص ٨٢)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تأليف: علاء الدين الكاساني (ج ٧ / ص ٩-١٠)، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٩٨٢، الطبعة: الثانية، التاج والإكليل (ج ٦ / ص ١٢٠)، الذخيرة (ج ١٠ / ص ٨٠)، مغني المحتاج (ج ٤ / ص ٢٩٢)، فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، تأليف: زكريا بن محمد الأنصاري أبي يحيى (ج ٢ / ص ٣٦٨)، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨، الطبعة: الأولى، المغني (ج ١٠ / ص ١١٧)، شرح منتهى الإرادات (ج ٣ / ص ٥٠٠).
  - ٢ - بدائع الصنائع (ج ٧ / ص ٩-١٠).
  - ٣ - تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، تأليف: برهان الدين أبي الوفاء إبراهيم بن أبي عبد الله محمد بن فرحون ج ١ / ص ٢٧، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٤٢٢-٢٠٠١، الطبعة: بدون، تحقيق: الشيخ جمال مرعشلي.
  - ٤ - مغني المحتاج (ج ٤ / ص ٣٩٢).



قال ابن قدامة:

"وان أحسن أنه يقدمها بين يدي خصومة، أو فعلها حال الحكومة، حرم أخذها في هذه الحال، لأنها كالرشوة"<sup>(١)</sup>.

واستدلوا بما يلي:

(١) ما روى أبو حميد الساعدي - رضي الله عنه - قال: "استعمل النبي - صلى الله عليه وسلم - رجلاً من الأزد يقال له ابن اللتبية على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا أهدي لي قال فهاً جلس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر يهدي له أم لا والذي نفسي بيده لا يأخذ أحد منه شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتيه إن كان بغيراً له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاه تيعر ثم رفع بيده حتى رأينا عفرة إبطيه اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت ثلاثاً"<sup>(٢)</sup>.

(٢) ما روى أبو حميد الساعدي - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "هدايا العمال غلول"<sup>(٣)</sup>.

(٣) أن هدية من له حاجة لا تقبل، لأنه إن كان ممن اعتاد الإهداء إليه، فتلقاه التهمة في ذلك، وإن كان ممن ليس له عادة بالإهداء إليه، فيكون بمعنى الرشوة<sup>(٤)</sup>.  
(٤) أن هدية من له حاجة لا تقبل، لأنها تدعو إلى الميل إليه وينكسر بها قلب خصمه<sup>(٥)</sup>.

١ - المغني ج ١٠ / ص ١١٨

٢ - رواه البخاري في صحيحه، كتاب الهبة، باب إذا وهب هبة أو وعد ثم مات ج ٢ / ص ٩١٧ (٢٤٥٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب تحريم هدايا العمال ج ٣ / ص ١٤٦٣ (١٨٣٢)، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٣ - رواه أحمد في مسنده ج ٥ / ص ٤٢٤ (٢٣٦٤٩)، والبزار في مسنده ج ٩ / ص ١٧٢ (٢٧٢٣)، وروي نحوه عن جابر - رضي الله عنه - ولفظه: "هدايا الأمراء غلول" رواه الطبراني في الأوسط ج ٥ / ص ١٦٨ (٤٩٦٩)، وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير وأحمد من طريق إسماعيل بن عياش عن أهل الحجاز وهي ضعيفة، وعن جابر بن عبد الله.. رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن. (مجمع الزوائد ج ٤ / ص ١٥١)

٤ - بدائع الصنائع (ج ٧ / ص ٩)

٥ - مغني المحتاج (ج ٤ / ص ٣٩٢)

المسألة الثانية: هدية من له عادة بالإهداء إليه إذا لم تكن له حاجة عنده.

إذا أقدم شخص على تقديم هدية لموظف أو مسؤول ونحوهما، وكانت له حاجة عنده، وأمكنه خلاص حقه دون بذل الهدية، فقد تقدم اتفاق أهل العلم - رحمهم الله تعالى - على أنه يحرم عليه الإهداء، ويحرم على المهدى إليه القبول، سواء كان المهدى ممن اعتاد الإهداء إليه من قريب أو صديق أو لم يعتد الإهداء إليه<sup>(١)</sup>.

وأما إذا اعتاد الإهداء إليه، ولم تكن له حاجة عنده، فقد اختلف أهل العلم - رحمهم الله تعالى - في حكم قبولها على قولين:

### القول الأول:

أنه يجوز قبول هدية من له عادة بالإهداء إليه، وهذا قول جمهور العلماء إجمالاً من الحنفية<sup>٢</sup> وبعض المالكية كابن عبد الحكم<sup>(٣)</sup> وهو قول الشافعية<sup>(٤)</sup> والحنابلة<sup>(٥)</sup>، إلا أن الحنفية والشافعية اشترطوا ألا تكون الهدية زائدة عن المعتاد، وفيما يلي أقوالهم:

أولاً: الحنفية.

ذهب الحنفية إلى أنه يجوز قبول هدية من له عادة بالإهداء إليه بشرط ألا تكون له حاجة إليه في الحال، فإن كان كذلك لا يقبل، وإن لم يكن له به حاجة في الحال، فلا بأس من قبولها بشرط ألا تكون زائدة عما كان يهدي إليه، فإن كان كذلك لا يقبل.

قال الكاساني:

”فأما إذا كان يهدي إليه، فإن كان له في الحال خصومة لا تقبل، لأنه يتهم فيه، وإن كان لا خصومة له في الحال، ينظر إن كان أهدي مثل ما كان يهدي، أو أقل يقبل، لأنه لا تهمة فيه“<sup>(٦)</sup>.

١ - ينظر: ص ٢٨٧

٢ - ينظر: المبسوط (ج ١٦ / ص ٨٢)، بدائع الصنائع (ج ٧ / ص ٩-١٠)

٣ - ينظر: الذخيرة (ج ١٠ / ص ٨٠)، التاج والإكليل (ج ٦ / ص ١٢٠)

٤ - ينظر: مغني المحتاج (ج ٤ / ص ٣٩٢)، فتح الوهاب (ج ٢ / ص ٣٦٨)

٥ - ينظر: المغني (١٠/١١٧)، شرح منتهى الإرادات (ج ٣ / ص ٥٠٠)

٦ - بدائع الصنائع (ج ٧ / ص ١٠)

ثانياً: المالكية.

ذهب بعض المالكية ومنهم ابن عبد الحكم إلى أنه يجوز قبول هدية من له عادة بالإهداء إليه بشرط ألا تكون له حاجة إليه في الحال.  
ونقل القرافي عن ابن عبد الحكم قوله في الهدية: "لا يقبل ممن يخاصم ويقبلها من إخوانه"<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: الشافعية.

ذهب الشافعية إلى أنه يجوز قبول هدية من له عادة بالإهداء إليه بشرط ألا تكون له حاجة إليه، وأن تكون الهدية بما جرت به عادته، وإلا فتحرم.  
قال الشربيني:  
"وإن كان يُهدي إليه.. قبل ولايته والحال أنه لا خصومة له جاز قبولها إن كانت الهدية بقدر العادة"<sup>(٢)</sup>.

رابعاً: الحنابلة.

ذهب الحنابلة إلى أنه يجوز قبول هدية من له عادة بالإهداء إليه إذا لم يكن له حاجة.  
قال البهوتي:  
"يحرم على حاكم قبول هدية.... إلا الهدية ممن كان يهاديه قبل ولايته إذا لم يكن له حكومة، فيباح له أخذها"<sup>(٣)</sup>.  
واستدلوا بما يلي:  
(١) أن قبول هدية من له عادة بالإهداء إليه جائزة. لأنها لم تكن من أجل الولاية لوجود سببها قبل الولاية<sup>(٤)</sup>.  
(٢) أن التهمة منتفية هنا؛ لأن المنع من الإهداء إنما يكون من أجل الاستمالة أو من أجل الحاجة وكلاهما منتف هنا<sup>(٥)</sup>.

١- الذخيرة ج ١٠/ص ٨٠

٢- مغني المحتاج (ج ٤ / ص ٣٩٢)

٣- شرح منتهى الإرادات (ج ٣ / ص ٥٠٠)

٤- ينظر: المغني ج ١٠/ص ١١٨

٥- ينظر: كشاف القناع (ج ٦ / ص ٣١٧)



(٣) أن قبول هدية من له عادة بالإهداء إليه جائزة بشرط أن تكون بما جرت به عادته، فلا تكون زائدة عن العادة كما ذهب إلى ذلك الحنفية والشافعية، لأنها حينئذ لا تهمة فيها، بخلاف الزائدة فتحرم ويردها عليه أو لبیت المال كما هو مذهب الحنفية<sup>(١)</sup>، وذهب النووي من الشافعية إلى أنها إذا زادت على المعتاد، فتكون كهدية من لم يعهد منه<sup>(٢)</sup>، ونقل الروياني عن المذهب: إن كانت الزيادة من جنس الهدية جاز قبولها، لدخولها في المألوف، وإلا فلا<sup>(٣)</sup>، وحيث قيل بالتحريم، فيردها على مالكها فإن لم يعرفه جعلها في بيت المال<sup>(٤)</sup>.

### القول الثاني:

أنه لا ينبغي له قبول الهدية وإن كان له عادة بالإهداء إليه إلا خاصة القرابة كالوالد والولد ونحوهما. وهذا قول عامة المالكية ومنهم المتيطي وابن الماجشون<sup>(٥)</sup>. قال المتيطي:

"لا ينبغي للقاضي أن يقبل الهدية من أحد، ولا ممن كانت عادته بذلك قبل الولاية ولا من قريب ولا من صديق ولا من غيرهم، وإن كافأ عليها بأضعافها إلا مثل الوالد والولد وأشباههم من خاصة القرابة التي تجمع من حرمة الخاصة ما هو أكثر من حرمة الهدية"<sup>(٦)</sup>.

### واستدلوا بما يلي:

(١) ما روى أبو حميد الساعدي - رضي الله عنه - قال: "اسْتَغْمَلَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ يُقَالُ لَهُ ابْنُ اللَّتْبِيَةِ عَلَى الصَّدَقَةِ فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أَهْدِي لِي قَالَ فَهَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ أَوْ بَيْتِ أُمِّهِ فَيَنْظُرَ يَهْدَى لَهُ أَمْ لَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رَعَاءٌ أَوْ بَقَرَةً

١ - ينظر: بدائع الصنائع (ج ٧ / ص ٩)

٢ - ينظر: روضة الطالبين (ج ١١ / ص ١٤٣)

٣ - ينظر: مغني المحتاج (ج ٤ / ص ٣٩٢)

٤ - ينظر: روضة الطالبين (ج ١١ / ص ١٤٣)

٥ - ينظر: الذخيرة (ج ١٠/٨٠)، التاج والإكليل (ج ٦ / ص ١٢٠)

٦ - التاج والإكليل (ج ٦ / ص ١٢٠)

لَهَا خَوَارٌ أَوْ شَاه تَبْعَرُ ثُمَّ رَفَعَ بِيَدِهِ حَتَّى رَأَيْنَا عُفْرَةَ إِبْطِيهِ اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغَتْ اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغَتْ ثَلَاثًا<sup>(١)</sup>.

وجه الاستدلال:

أن الحديث عام في تحريم قبول الهدية ممن ولي أمرًا من أمور المسلمين يستوي فيه من تقدم الإهداء إليه أو لا.

يجاب عن ذلك:

بأن هذا يحمل على من لم تجر العادة بمهاداته، لوجود التهمة بخلاف القريب ونحوه ممن جرت العادة بمهاداته، وذلك سابق على ولايته، فتنتفي التهمة.

(٢) أن في عدم قبول الهدية - وإن كانت ممن له عادة بالإهداء إليه - سدا للزريعة الخيانية والمهانة<sup>(٣)</sup>.

(٣) أن في قبول الهدية ذريعة الرشا في الأحكام فيندرج في الذين اشتروا بآيات الله ثمنا قليلا<sup>(٤)</sup>.

ويجاب عنهما:

بأن القول بعدم جواز قبول هدية القريب ونحوه ممن جرت العادة بمهاداته يحتاج إلى دليل، لوجود سببها قبل الولاية، فلو قيل بالتنزه عنها لكان أولى.

(٤) أن الهدية تقبل من خاصة القرابة كالوالد والولد ونحوهما، لأنها تجمع من حرمة الخاصة ما هو أكثر من حرمة الهدية<sup>(٥)</sup>.

ويجاب عن ذلك:

بأن من جرت العادة بمهاداته من قريب ونحوه يلحق بخاصة القرابة، لوجود السبب سابقا على ولايته.

١ - تقدم تخريجه.

٢ - ينظر: الذخيرة ج ١٠ / ص ٨٠

٣ - ينظر: المرجع السابق

٤ - التاج والإكليل (ج ٦ / ص ١٢٠)

## الترجيح:

بعد النظر في القولين وأدلتهما يتبين - والله تعالى - أعلم ظهور القول الأول القاضي بجواز قبول هدية من له عادة بالإهداء إليه، لوجهة ما استدلووا به، وللإجابة عن أدلة القول الآخر، ولأن قبولها منهم من باب الصلة ولم يوجد مانع فتجوز، لكن إن وجدت قرينة يتهم فيها أنه إنما أهدى لأجل أن يستميله، أو لحاجة، فيحرم قبولها وإن كان ممن اعتاد الإهداء، لوجود التهمة حينئذ.

## المسألة الثالثة: هدية من ليس له عادة بالإهداء إليه.

إذا أقدم شخص على تقديم هدية لمن ليس له عادة بالإهداء إليه قبل توليه ذلك العمل فقد اتفقت المذاهب الأربعة على أنه لا يجوز له الإهداء حينئذ ويحرم على المهدى إليه القبول<sup>(١)</sup>.

ومن خلال نصوص الفقهاء السابقة، وما يأتي في هذه المسألة، يظهر أن المناط في قبول الهدية من عدمها للموظف ونحوه وجود التهمة، فإن وجدت لم تقبل، وإلا قبلت، ومن ذلك إهداء من ليس له عادة بالإهداء إليه، فحدوثها بعد أن لم تكن قرينة على التهمة، فلم تقبل إلا أن يوجد ما يدفعها كأن توجد قرائن تدل على عدم التهمة<sup>(٢)</sup>، أو يحدث ما يوجب الإهداء<sup>(٣)</sup>، فيجوز قبولها حينئذ.

## قال الكاساني:

"إن كان لا يهدى إليه، فإما إن كان قريبا له أو أجنبيا، فإن كان قريبا له ينظر إن كان له خصومة في الحال، فإنه لا يقبل، لأنه يلحقه التهمة، وإن كان لا خصومة له في الحال يقبل، لأنه لا تهمة فيه، وإن كان أجنبيا لا يقبل سواء كان له خصومة في الحال أولا"<sup>(٤)</sup>.

- 
- ١ - ينظر: المبسوط (ج ١٦ / ص ٨٢)، بدائع الصنائع (ج ٧ / ص ٩-١٠)، التاج والإكليل (ج ٦ / ص ١٢٠)، الذخيرة (ج ١٠ / ص ٨٠) مغني المحتاج (ج ٤ / ص ٣٩٢) فتح الوهاب (ج ٢ / ص ٢٦٨) المغني (ج ١٠ / ص ١١٧)، شرح منتهى الإرادات (ج ٣ / ص ٥٠٠).
  - ٢ - من ذلك: جريان العرف بأن من نزل منزلا ونحو ذلك فإنه يهدى إليه من قبل قريبه أو جاره ونحوهما.
  - ٣ - مثل أن يحصل نكاح أو ولد ونحو ذلك مما يستدعي الإهداء.
  - ٤ - بدائع الصنائع (ج ٧ / ص ٩-١٠).

وقال السرخسي:

"أما من تعين لذلك كالقضاة والولاة فعليه التحرز عن قبول الهدية خصوصا ممن كان لا يهدي إليه قبل ذلك؛ لأنه من جوالب القضاء، وهو نوع من الرشوة والسحت..... إلا من ذي رحم محرم منه، فقد كان التهادي بينهم قبل ذلك عادة، ولأنه من جوالب القرابة، وهو مندوب إلى صلة الرحم وفي الرد معنى فطبيعة الرحم"<sup>(١)</sup>.

قال الخرشي:

"لا يجوز لذي الجاه أخذ مال على جاهه إن لم يتقدم مثلها أو يحدث موجب وكذلك لا يجوز للقاضي أخذ هدايا الناس"<sup>(٢)</sup>

قال النووي:

"فإن أهدى إليه من له خصومة أو لم يهد قبل ولايته حرم قبولها"<sup>(٣)</sup>.

قال البهوتي:

"يحرم على حاكم قبول هدية.... إلا الهدية ممن كان يهاديه قبل ولايته إذا لم يكن له حكومة، فيباح له أخذها"<sup>(٤)</sup>.

واستدلوا بما يلي:

(١) ما روى أبو حميد الساعدي - رضي الله عنه - قال: "اسْتَعْمَلَ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ يُقَالُ لَهُ ابْنُ اللَّتْبِيَةِ عَلَى الصَّدَقَةِ فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أَهْدِي لِي قَالَ فَهَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ أَوْ بَيْتِ أُمِّهِ فَيَنْظُرَ يَهْدِي لَهُ أَمْ لَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ أَوْ بَقَرَةٌ لَهَا خَوَارٌ أَوْ شَاهٌ تَغْرُثُ ثُمَّ رَفَعَ بِيَدِهِ حَتَّى رَأَيْنَا غُفْرَةً إِبْطِيهِ اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتَ اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتَ ثَلَاثًا"<sup>(٥)</sup>

١ - المبسوط (ج ١٦ / ص ٨٢)

٢ - شرح مختصر خليل (ج ٥ / ص ٢٣٠-٢٣١)

٣ - المنهاج مع مغني المحتاج (ج ٤ / ص ٣٩٢)

٤ - شرح منتهى الإرادات (ج ٣ / ص ٥٠٠)

٥ - تقدم تخريجه.

(٢) أن قبول هدية من ليس له عادة بالإهداء إليه قبل توليه ذلك العمل محرمة؛ لأنها نوع من الرشوة والسحت<sup>(١)</sup>.

(٣) أن قبولها مما يدخل عليه التهمة ويطمع فيه الناس فعليه التحرز من ذلك<sup>(٢)</sup>.

(٤) أن هدية من ليس له عادة بالإهداء إليه، يقصد بها في الغالب استمالة قلبه ليعتني به في الحكم، فتشبه الرشوة<sup>(٣)</sup>.

(٥) أن حدوث الهدية عند حدوث الولاية يدل على أنها من أجلها ليتوسل بها إلى ميل الحاكم معه على خصمه، فلم يجز قبولها منه كالرشوة<sup>(٤)</sup>.  
ويمكن الاستدلال لهم:

(٦) أن وجود قرائن تدل على عدم التهمة، أو حدوث ما يوجب الإهداء، مما يرفع التهمة، فتجوز كهدية غيره.

(٧) أن الأصل مشروعية قبول الهدية، ولا يرتفع ذلك إلا بدليل ظاهر يدل على المنع، فإذا لم يوجد جاز قبولها.

#### المطلب الثاني: الضيافة وحضور الولائم والاحتفالات .

ويمكن تناول هذه المطلب في مسألتين:

المسألة الأولى: إذا كان للداعي حاجة عند الموظف.

المسألة الثانية: إذا لم يكن للداعي حاجة عند الموظف.

المسألة الأولى: إذا كان للداعي حاجة عند الموظف.

عند تقديم دعوة لحضور وليمة ونحوها أو تقديم ضيافة لموظف ونحوه، وكانت له حاجة عنده، فإنه يحرم عليه قبولها مطلقاً، وكذلك الضيافة تحرم عامة كانت أو خاصة، ممن اعتاد دعوته من قريب أو صديق أو لم يعتد دعوته، وهذا قول الحنفية<sup>(٥)</sup> والمالكية<sup>(٦)</sup>

١ - ينظر: المبسوط (ج ١٦ / ص ٨٢)

٢ - ينظر: المرجع السابق.

٣ - ينظر: المغني ج ١٠ / ص ١١٧

٤ - ينظر: المغني ج ١٠ / ص ١١٨

٥ - ينظر: شرح فتح القدير، تأليف: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ج ٧ / ص ٢٧٢، دار النشر:

دار الفكر - بيروت، تاريخ الطبع: بدون، الطبعة: الثانية، الدر المختار (ج ٥ / ص ٣٧٤-٣٧٥)

٦ - ينظر: الذخيرة ج ١٣ / ص ٢٤٥



والشافعية<sup>(١)</sup> وهو قول الحنابلة<sup>(٢)</sup> في الضيافة. وظاهر قولهم في الولائم باعتبار الأكل منها. وباعتبار قولهم المتقدم في الهدية أنها لا تقبل ممن له حاجة.

وفيما يلي أقوالهم:

قال ابن الهمام<sup>(٣)</sup>:

”ولا يحضر دعوة إلا إذا كانت عامة يعني ولا خصومة لصاحب الوليمة العامة. ويدخل في هذا الجواب قريبه، فلا يجيب دعوته إلا إذا كانت عامة ولا خصومة له. وعن محمد يجيب قريبه وإن كانت خاصة”

قال في الدر المختار<sup>(٤)</sup>:

”ولا يجيب دعوة خصم وغير معتاد ولو عامة للتهمة”

قال القرافي<sup>(٥)</sup>:

”ما يؤتى من الولائم..... ومحرم الإجابة وهي ما يفعله الرجل لمن يحرم عليه قبول هديته كأحد الخصمين للقاضي”

قال في إعانة الطالبين<sup>(٦)</sup>:

”واعلم أن محل هذا التفصيل إن كانت الوليمة لغير خصم، فإن كانت له حرم عليه الحضور مطلقا سواء كانت خاصة له أو عامة”

قال في حاشية الرملي<sup>(٧)</sup>:

---

١ - ينظر: إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين بمهمات الدين، تأليف: أبي بكر بن السيد محمد شطا الدمياطي ج ٤ / ص ٢٣١، دار النشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون، حاشية الرملي ج ٤ / ص ٣٠١  
٢ - ينظر: مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، تأليف: مصطفى السيوطي الرحيباني ج ٦ / ص ٤٨٢، دار النشر: المكتب الإسلامي - دمشق - ١٩٦١م، الطبعة: بدون.

٣ - شرح فتح القدير ج ٧ / ص ٢٧٢

٤ - (ج ٥ / ص ٣٧٤ - ٣٧٥)

٥ - الذخيرة ج ١٢ / ص ٢٤٥

٦ - ج ٤ / ص ٢٣١

٧ - ج ٤ / ص ٣٠١

” وليس له حضور وليمة أحد الخصمين... قال الأذري: ويشبه أن في معناه كل ذي ولاية عامة بالنسبة إلى رعيته”

قال في مطالب أولي النهى<sup>(١)</sup>:

” وحكم ضيافة خص بها القاضي كحكم هدية”

وقد تقدم حكم الهدية لمن له حاجة أنه يحرم عليه قبولها<sup>(٢)</sup>.

واستدلوا بما يلي:

(١) أن إجابة دعوة من له حاجة عنده تدخلها التهمة بأن يميل إليه؛ فتحرم

لذلك<sup>(٣)</sup>.

(٢) أن إجابة دعوة من له حاجة عنده تحرم قياساً على الهدية<sup>(٤)</sup>.

(٣) ويمكن الاستدلال لهم بعموم أدلة تحريم الإهداء للمسؤول إذا كان للمهدي

حاجة عنده<sup>(٥)</sup> لما يخشى من ميله إليه.

المسألة الثانية: إذا لم يكن للداعي حاجة عند الموظف.

عند تقديم دعوة لحضور وليمة ونحوها أو تقديم ضيافة لموظف ونحوه، ولم تكن له

حاجة عنده، فيمكن بيان الحكم في الفرعين التاليين:

الفرع الأول: أن تكون الدعوة عامة.

الفرع الثاني: أن تكون الدعوة خاصة.

الفرع الأول: أن تكون الدعوة عامة.

عند تقديم دعوة لحضور وليمة ونحوها أو تقديم ضيافة لموظف ونحوه، ولم تكن له

حاجة عنده، وكانت الدعوة عامة، فقد اختلف أهل العلم -رحمهم الله تعالى- في

حكم قبول الضيافة وإجابة الدعوة على قولين:

١- ج ٦/ص ٤٨٢

٢- ينظر: ص ٢٨٧

٣- ينظر: الدر المختار (ج ٥/ص ٣٧٤-٣٧٥)، مغني المحتاج (ج ٤/ص ٣٩٢)

٤- ينظر: مطالب أولي النهى ج ٦/ص ٤٨٢

٥- ينظر الأدلة: ص ٢٨٩

## القول الأول:

أنه يجيب الدعوة العامة سواء ممن اعتاد دعوته من قريب أو صديق أو لم يعتد دعوته، وهذا في الجملة أصح قول الحنفية<sup>(١)</sup> وهو قول المالكية<sup>(٢)</sup> وبه قال الشافعية<sup>(٣)</sup> والحنابلة<sup>(٤)</sup> في إجابة الدعوة وأما الضيافة فيأتي قولهم فيها<sup>(٥)</sup>. وفيما يلي تفصيل أقوالهم:

### أولاً: الحنفية.

ذهب الحنفية في المعتمد عندهم إلى أنه يسن إجابة الدعوة العامة ممن اعتاد دعوته من قريب أو صديق أو لم يعتد دعوته.

قال في بدائع الصنائع<sup>(٦)</sup>:

”وأما الدعوة العامة، فإن كانت بدعة كدعوة المباراة ونحوها لا يحل له أن يحضرها، لأنه لا يحل لغير القاضي إجابتها فالقاضي أولى، وإن كانت سنة كوليمة العرس والختان، فإنه

يجيبها، لأنه إجابة السنة ولا تهمة فيه”

### ثانياً: المالكية.

ذهب المالكية إلى أنه لا بأس من إجابة الدعوة العامة، والأولى له التنزه عنها، فإن أجاب فالأولى له ترك الأكل منها.

وقد نقل القرافي<sup>(٧)</sup> أقوال أئمة المالكية في ذلك فقال:

”قال أشهب: يجيب الدعوة العامة وليمة أو صنيعاً عاماً لفرح ولا يجب لغير الفرع.... قال سحنون: والتنزّه عن الدعوة العامة أحسن”

١ - ينظر: بدائع الصنائع (ج ٧ / ص ٩)، شرح فتح القدير ج ٧ / ص ٢٧٣

٢ - ينظر: الذخيرة ج ١٣ / ص ٢٤٥، القوانين الفقهية ص ١٩٦

٣ - ينظر: مغني المحتاج (ج ٤ / ص ٢٩٢)، إعانة الطالبين ج ٤ / ص ٢٣١

٤ - ينظر: الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل، تأليف: عبد الله بن قدامة المقدسي أبي محمد ج ٤ / ص ٤٤١، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون، الفروع ج ٦ / ص ٢٩٦.

٥ - ينظر: ص ٤١ - ص ٤٣

٦ - (ج ٧ / ص ١٠)

٧ - الذخيرة ج ١٠ / ص ٨١

وقال ابن جزى<sup>(١)</sup> عند ذكر آداب القاضي:  
" أن يتجنب الولائم إلا وليمة النكاح والأولى له ترك الأكل في الوليمة "

ثالثاً: الشافعية.

ذهب الشافعية إلى أنه يستحب له إجابة الدعوة العامة.

قال الشريبي<sup>(٢)</sup>:

" ويندب إجابة غير الخصمين إن عمم المولم النداء لها ولم يقطعه كثرة الولائم  
عن الحكم وإلا فيترك الجميع "

وأما الضيافة فجعلوها كالهدية فتجوز ممن اعتاد الإهداء إليه، وتحرم ممن لم يعتد،  
وقد تقدم تفصيل قولهم فيها<sup>(٣)</sup>.

قال الشريبي<sup>(٤)</sup>:

" والضيافة والهبة كالهدية "

وقال في إعانة الطالبين<sup>(٥)</sup>:

" والضيافة أي كالهدية هذا يفيد أن الضيافة غير الوليمة وهو كذلك، إذ الضيافة  
تختص بالطعام الذي يصنع للنازل عنده والوليمة مختصة بالطعام الذي ينادى عليه "

وذكر الرملي في حاشيته<sup>٦</sup> في الفرق بين حكمي الضيافة والوليمة:

" الوليمة... وجد لها سبب في الخارج أحييت عليه فضعف تخصيصه بها، ولا كذلك  
الضيافة فأحيل الأمر فيها على الولاية فقط "

رابعاً: الحنابلة.

ذهب الحنابلة إلى أنه يجوز له حضور الولائم، والدعوات العامة.

قال ابن قدامة<sup>(٧)</sup>:

١ - القوانين الفقهية ص ١٩٦

٢ - مغني المحتاج (ج ٤ / ص ٣٩٢)

٣ - ينظر: ص ٢٩٠ وما بعدها

٤ - مغني المحتاج (ج ٤ / ص ٣٩٢)

٥ - إعانة الطالبين ج ٤ / ص ٢٣٠

٦ - ج ٤ / ص ٣٠١

٧ - الكافي ج ٤ / ص ٤٤١

" ويجوز للقاضي حضور الولائم؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر بإجابة الداعي، ولا يخص بإجابته قوما دون قوم لأنه جور فإن كثرت عليه وشغلته ترك " وقال ابن مفلح<sup>(١)</sup>؛

" وهو في الدعوات كغيره ولا يجيب قوما ويدع قوما بلا عذر " وأما الضيافة فظاهر أقوالهم الجواز، وذهب ابن مفلح<sup>(٢)</sup> إلى أن الأولى جعل حكمها حكم ضيافة المقرض، فقال:

" ولم يذكر لو تضيف<sup>(٣)</sup> رجلا، ولعل كلامهم يجوز، ويتوجه كالمقرض ولعله أولى " وحكم ضيافة المقرض يفرق بين كونها خاصة أو عامة، فالخاصة حكمها حكم الهدية فتجوز ممن اعتاد الإهداء إليه، وتحرم ممن لم يعتد، وقد تقدم تفصيل قولهم فيها<sup>(٤)</sup>، وأما العامة فتجوز.

قال في مطالب أولي النهى<sup>(٥)</sup>:

" فإن استضافه مُقترض حسب له مُقرض ما أكل عنده قبل الوفاء نصا، أو كافأه عليه إن لم تجر العادة بينهما به قبل القرض، ويتجه ولا يحسب له ما أكل عنده من ضيافة واجبة؛ ككون المقرض عمل وليمة عرس، ودعا المقرض إليها. وكان في قرية ومر عليه، فقدم له طعاما، فإنه يطيب له أكله بلا احتساب ولا نية مكافأة، كما يأتي في الأطعمة، وهو متجه يؤيده قوله: وهو أي المقرض في الدعوات إذا فعل المقرض وليمة أو عقيقة ونحوها؛ كغيره ممن لا دين عليه ".

واستدلوا بما يلي:

(١) عموم الأدلة التي فيها الحث على إجابة الدعوة، ومنها:

١ - الفروع ج ٦ / ص ٢٩٦

٢ - الفروع ج ٦ / ص ٢٩٦

٣ - تضيف: نزل به ضيفا وملت إليه، وتضيفته طلبت منه الضيافة. (لسان العرب ج ٩ / ص ٢٠٨ - ٢٠٩)

٤ - ينظر: ص ٢٩٠ وما بعدها.

٥ - ج ٢ / ص ٢٤٧

أ- ما روى أبو هريرة - رضي الله عنه - أنَّ النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: " شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ يُمنَعُهَا من يَأْتِيهَا وَيَدْعَى إِلَيْهَا من يَأْبَاهَا وَمَنْ لم يُجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ"<sup>(١)</sup>

ب- ما روى أبو هريرة - رضي الله عنه - أنَّ النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: " لو دُعِيتُ إلى كُرَاعٍ لَأَجَبْتُ وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ كُرَاعٌ لَقَبِلْتُ"<sup>(٢)</sup>

(٢) أنه لا تهمة في إجابة الدعوة العامة حيث لم يخصه بها، فلم يكن في إجابتها بأس<sup>(٣)</sup>.

### القول الثاني:

أنه يحرم عليه إجابة دعوة من لم يعتد دعوته وإن كانت عامة. وهذا القول الآخر للحنفية<sup>(٤)</sup>.

قال في الدر المختار<sup>(٥)</sup>:

" ولا يجيب دعوة خصم وغير معتاد ولو عامة للتهمة "

واستدلوا:

بأن دعوة غير المعتاد وإن كانت عامة تدخلها التهمة، فتحرم لذلك<sup>(٦)</sup>.

ويجاب عن ذلك:

بأن التهمة في ذلك ضعيفة، كونه لم يخص المدعو بها، بل هو من جملة من دُعي، وللأمر بإجابة الدعوة.

١ - رواه البخاري، كتاب النكاح، باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله ج ٥ / ص ١٩٨٥ (٤٨٨٢).

ومسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة ج ٢ / ص ١٠٥٥ (١٤٣٢).

٢ - رواه البخاري، كتاب النكاح، باب من أجاب إلى كُرَاع ج ٥ / ص ١٩٨٥ (٤٨٨٣)، وبنحوه رواه مسلم في

صحيحه عن ابن عمر، كتاب النكاح، باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة ج ٢ / ص ١٠٥٤ (١٤٢٩)

٣ - ينظر: بدائع الصنائع (ج ٧ / ص ٩)

٤ - ينظر: الدر المختار (ج ٥ / ص ٣٧٤-٣٧٥)

٥ - (ج ٥ / ص ٣٧٤-٣٧٥)

٦ - ينظر: الدر المختار (ج ٥ / ص ٣٧٤-٣٧٥)

## الترجيح:

الذي يظهر - والله تعالى أعلم - القول الأول القاضي بأنه لا بأس من أن يجيب الموظف ونحوه الدعوة العامة سواء ممن اعتاد دعوته من قريب أو صديق أو لم يعتد دعوته، لوجهة أدلته، وللإجابة عن دليل القول الآخر، وأما الضيافة فكما تقدم أنها كالهديّة، وفيها يقول شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(١)</sup>:

”وأما الرجل المسموع الكلام فإذا أكل قدرا زائدا عن الضيافة الشرعية فلا بد له أن يكافئ المطعم بمثل ذلك أو لا يأكل القدر الزائد، وإلا فقبوله الضيافة الزائدة مثل قبوله للهدية وهو من جنس الشاهد والشافع إذا أدى الشهادة وقام بالشفاعة لضيافة أو جعل فإن هذا من أسباب الفساد والله أعلم”

## الفرع الثاني: أن تكون الدعوة خاصة.

عند تقديم دعوة لحضور وليمة ونحوها أو تقديم ضيافة لموظف ونحوه، ولم تكن له حاجة عنده، وكانت الدعوة قد خص بها بأن أقيمت لأجله، فقد اختلف أهل العلم - رحمهم الله تعالى - في حكم قبول الضيافة وإجابة الدعوة على قولين:

## القول الأول:

أنه يجيب الدعوة الخاصة ممن اعتاد دعوته من قريب أو صديق، ولا يجيب من لم يعتد دعوته، وهذا في الجملة أصح قولي الحنفية<sup>(٢)</sup> وبه قال الشافعية<sup>(٣)</sup> والحنابلة<sup>(٤)</sup>. وفيما يلي تفصيل أقوالهم:

أولا: الحنفية.

ذهب الحنفية في المعتمد عندهم إلى أنه يجيب الدعوة الخاصة ممن اعتاد دعوته من قريب أو صديق بشرط أن تكون ضيافته المعتادة مدة وقدرًا، ويحرم عليه إجابة غيره. قال في بدائع الصنائع<sup>(٥)</sup>:

١ - مجموع الفتاوى ج ٢١ / ص ٢٨٨

٢ - ينظر: بدائع الصنائع (ج ٧ / ص ٩)، شرح فتح القدير ج ٧ / ص ٢٧٢

٣ - ينظر: مغني المحتاج (ج ٤ / ص ٢٩٢)، إعانة الطالبين ج ٤ / ص ٢٣١

٤ - ينظر: الفروع ج ٦ / ص ٢٩٦، مطالب أولي النهى ج ٦ / ص ٨٢

٥ - (ج ٧ / ص ٩)

” أن لا يجيب الدعوة الخاصة..... لأنه لا يخلو من التهمة إلا إذا كان صاحب الدعوة ممن كان يتخذ له الدعوة قبل القضاء، أو كان بينه وبين القاضي قرابة، فلا بأس بأن يحضر إذا لم يكن له خصومة ”

قال في درر الحكام<sup>(١)</sup>:

” للقاضي أن يجيب الضيافة الخاصة لمن اعتاد تضييفه قبل أن يتولى القضاء كما هو الحال في الهدية... إلا أنه يشترط أن لا يكون للمُضَيِّفِ قضية عند القاضي، أما إذا كان المُضَيِّفُ اعتاد تضييف القاضي قبل توليته القضاء في الشهر مرة، فدعاه بعد تولي القضاء في الأسبوع مرة، فلا يجيب الدعوة، كما أنه لا يجيب الدعوة إذا حضر طعاما في الضيافة أكثر من معتاده ما لم يكن قد تزايد مال المُضَيِّفِ ”

### ثانيا: الشافعية.

ذهب الشافعية في المعتمد عندهم<sup>(٢)</sup> إلى يجوز بلا كراهة إجابة الدعوة الخاصة ممن اعتاد دعوته من قريب أو صديق، ويكره له إجابة من لم يعتد تخصيصه.

قال الشرييني<sup>(٣)</sup>:

”وله تخصيص إجابة من اعتاد تخصيصه قبل الولاية... ويكره له حضوره وليمة اتخذت له خاصة”

وفي قول عندهم أنه يحرم إجابة من لم يعتد تخصيصه<sup>(٤)</sup>.

قال في إعانة الطالبين<sup>(٥)</sup>:

” ويكره للقاضي حضور الوليمة..... وقال جمع يحرم أي فيما إذا خص بها وحده... أو مع جماعة.... ولم يعتد ذلك أي تخصيصه بها وحده أو مع آخرين قبل الولاية. فإن اعتيد ذلك قبلها فله حضوره ولا يكره”

١- (ج ٤ / ص ٥٣٩)

٢- ينظر: مغني المحتاج ج ٤ / ص ٢٩٢. حاشية الرملي ج ٤ / ص ٣٠١

٢ - مغني المحتاج ج ٤ / ص ٣٩٢

٤ - ينظر: إعانة الطالبين ج ٤ / ص ٢٣١

٥ - ج ٤ / ص ٢٣١



ثالثاً: الحنابلة.

ظاهر قول الحنابلة في الدعوة الخاصة أنه يجوز إجابتها، وقد تقدم نقل نصوصهم، ومنها ما قاله ابن مفلح<sup>(١)</sup>:

”وهو في الدعوات كغيره ولا يجيب قوماً ويدع قوماً بلا عذر”

ولعل من تفريقهم بين إجابة الدعوة والضيافة المتقدم أن نخلص إلى أن إجابة الدعوة الخاصة بمثابة الضيافة الخاصة، وقد ذكروا أن حكمها حكم الهدية، فتجوز ممن اعتاد الإهداء إليه، وتحرم ممن لم يعتد.

قال في مطالب أولي النهى<sup>(٢)</sup>:

”وحكم ضيافة خص بها القاضي كحكم هدية..وهو متجه”

ويمكن الاستدلال لهذا القول:

بعموم الأدلة المتقدمة في جواز قبول الهدية ممن اعتاد الإهداء إليه، وعدم قبولها من غيره<sup>(٣)</sup>، ومنها:

أ- حديث أبي حميد الساعدي - رضي الله عنه - قال: ”اسْتَعْمَلَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ يُقَالُ لَهُ ابْنُ اللَّتْبِيَةِ عَلَى الصَّدَقَةِ فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أَهْدَى لِي قَالَ فَهَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ أَوْ بَيْتِ أُمِّهِ فَيَنْظُرَ يَهْدَى لَهُ أَمْ لَا...الحديث“<sup>(٤)</sup>.  
وجه الاستدلال:

أن هدية من لم يعتد الإهداء إليه محرمة، فيتناولها الوعيد، والدعوة الخاصة والضيافة بمثابة ذلك.

ب- أن قبول هدية من له عادة بالإهداء إليه جائزة. لأنها لم تكن من أجل الولاية لوجود سببها قبل الولاية<sup>(٥)</sup>، والدعوة الخاصة والضيافة بمثابة ذلك، فتجوز.

١- الفروع ج ٦/ص ٢٩٦

٢- ج ٦/ص ٤٨٢

٣- ينظر: ص ٢٩٠ وما بعدها

٤- تقدم تخريجه.

٥- ينظر: المغني ج ١٠/ص ١١٨

ت- أن قبول هدية من ليس له عادة بالإهداء إليه قبل توليه ذلك العمل محرمة، لأنها نوع من الرشوة والسحت<sup>(١)</sup>، وكذلك إذا خص بدعوة أضيفاً.

### القول الثاني:

أنه يحرم عليه إجابة الدعوة الخاصة سواء ممن اعتاد دعوته من قريب أو صديق أو لم يعتد دعوته. وهذا القول الآخر للحنفية<sup>(٢)</sup>، وبه قال المالكية إلا إنهم استثنوا خاصة القرابة كالوالد والولد ونحوهما<sup>(٣)</sup>.

قال في الدر المختار<sup>(٤)</sup>:

”ويرد إجابة دعوة خاصة، وهي التي لا يتخذها صاحبها لولا حضور القاضي، ولو من محرم ومعتاد“.

وقد ذكر خلاف الحنفية في القريب غير واحد، ونفى بعضهم الخلاف، وفي هذا يقول ابن الهمام<sup>(٥)</sup>:

”ولا يحضر دعوة إلا إذا كانت عامة يعني ولا خصومة لصاحب الوليمة العامة، ويدخل في هذا الجواب قريبه فلا يجيب دعوته إلا إذا كانت عامة ولا خصومة له، وعن محمد يجيب قريبه وإن كانت خاصة، هكذا حكى الخلاف الطحاوي، وقال الخصاف: يجيب الخاصة لقريبه بلا خلاف لصلة الرحم“

وقال القرافي<sup>(٦)</sup>:

”ما يؤتى من الولائم..... ومحرم الإجابة وهي ما يفعله الرجل لمن يحرم عليه قبول هديته كأحد الخصمين للقاضي“

وقد تقدم في الهدية قول عامتهم، وهو المعتمد أنه لا ينبغي له قبول الهدية وإن كان له عادة بالإهداء إليه إلا خاصة القرابة كالوالد والولد ونحوهما<sup>(٧)</sup>.

١- ينظر: المبسوط (ج ١٦/ ص ٨١)

٢- ينظر: الدر المختار (ج ٥ / ص ٣٧٤-٣٧٥)

٣- ينظر: الذخيرة ج ١٣/ ص ٢٤٥، القوانين الفقهية ص ١٩٦

٤- (ج ٥ / ص ٣٧٤-٣٧٥)

٥- شرح فتح القدير ج ٧/ ص ٢٧٢

٦- الذخيرة ج ١٣/ ص ٢٤٥

٧- ينظر: ص ٢٩١

وقال القرافي<sup>(١)</sup>:

"قال عبد الملك ومطرف: لا ينبغي له أن يجيب الدعوة، لأنها مظنة أكل الطعام إلا في الوليمة للحديث فيها ثم إن شاء أكل أو شرب"

وقال ابن جزري<sup>(٢)</sup> عند ذكر آداب القاضي:

"أن يتجنب الولائم إلا وليمة النكاح والأولى له ترك الأكل في الوليمة"

ويمكن الاستدلال لهم:

بعموم الأدلة المتقدمة لمن قال بعدم جواز قبول الهدية سواء ممن اعتاد الإهداء

إليه من قريب أو صديق أو لم يعتد الإهداء إليه<sup>(٣)</sup>، ومنها:

أ- حديث أبي حميد الساعدي - رضي الله عنه - قال: "اسْتَعْمَلَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ يُقَالُ لَهُ ابْنُ اللَّتْبِيَةِ عَلَى الصَّدَقَةِ فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أُهْدِيَ لِي قَالَ فَهَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ أَوْ بَيْتِ أُمِّهِ فَيَنْظُرَ يَهْدَى لَهُ أَمْ لَا... الحديث"<sup>(٤)</sup>

وجه الاستدلال:

أن الحديث عام في تحريم قبول الهدية ممن ولي أمرا من أمور المسلمين يستوي

فيه من تقدم الإهداء إليه أولا، وحكم الضيافة الخاصة حكم الهدية، فتحرّم لذلك.

ب- أن في عدم قبول الهدية - وإن كانت ممن له عادة بالإهداء إليه - سدا للزريعة

الخيانة والمهانة<sup>(٥)</sup>، وإجابة الدعوة الخاصة والضيافة في حكم ذلك.

ويجاب عنه:

بأن القول بعدم جواز إجابة الدعوة الخاصة والضيافة من القريب ونحوه ممن جرت

العادة بإجابته يحتاج إلى دليل، لوجود سببها قبل الولاية، فلو قيل بالتزنه عنها لكان أولى.

ت- أن الهدية تقبل من خاصة القرابة كالوالد والولد ونحوهما، لأنها تجمع من

حرمة الخاصة ما هو أكثر من حرمة الهدية<sup>(٦)</sup>.

١ - الذخيرة ج ١٠/ص ٨١

٢ - القوانين الفقهية ص ١٩٦

٣ - ينظر ص ٢٩٢ وما بعدها

٤ - تقدم تخريجه.

٥ - الذخيرة ج ١٠/ص ٨٠

٦ - التاج والإكليل (ج ٦ / ص ١٢٠)

ويجاب عن ذلك:

بأن من جرت العادة بإجابة دعوته وقبول ضيافته من قريب ونحوه يلحق بخاصة القرابة، لوجود السبب سابقا على ولايته، ولأن فيها صلة وقربى لهم.

الترجيح:

الذي يترجح - والله تعالى - أعلم القول الأول الذي يقضي بجواز إجابة الدعوة الخاصة ممن اعتاد دعوته من قريب أو صديق، وعدم جواز إجابة من لم يعتد دعوته، لقوة أدلته، وظهورها، وللإجابة عن أدلة القول الآخر، مع مراعاة ما تقدم تحقيقه في قبول الهدية من أنه إذا وجدت تهمة لم تقبل، وإلا قبلت، وكذا فيما خص به من دعوة، فإن كانت الدعوة ممن اعتاد دعوته من قريب أو صديق، فيجوز إجابهته، لأنها من باب الصلة ولم يوجد مانع فتجوز، لكن إن وجدت قرينة يتهم فيها أنه إنما دعاها لأجل أن يستميله، أو لحاجة، فيحرم إجابهته وإن كان ممن اعتاد قبول دعوته، لوجود التهمة حينئذ، وإن كانت الدعوة ممن لم يعتد دعوته، فحادثها بعد أن لم تكن قرينة على التهمة، فلا يجيب إلا أن يوجد ما يدفعها كأن توجد قرائن تدل على عدم التهمة، أو يحدث ما يوجب أن يدعوه، فيجوز إجابهته حينئذ.

#### المسألة الثالثة: المحاباة في المعاملة.

محاباة الموظف أو المسؤول في المعاملة من بيع أو شراء أو تيسير إنجاز أعماله أو إرساء عقود له - بطريق مباشر أو غير مباشر<sup>(١)</sup> - مما اتفقت المذاهب الأربعة<sup>(٢)</sup> على تحريمه، وكراهة توليه أمور البيع والشراء ونحوهما إذا كان معروفا.

وفيما يلي أقوالهم:

قال ابن عابدين<sup>(٣)</sup>:

١ - كما لو أرسى عقدا أو أنجز معاملة لقريبه أو زوجه أو شريكه ونحو ذلك، لأن النفع يعود إليه.

٢ - ينظر: حاشية ابن عابدين (ج ٥ / ص ٢٧٢)، البحر الرائق ج ٦ / ص ٣٠٥، الذخيرة ج ١٠ / ص ٨٢، شرح مختصر خليل (ج ٥ / ص ٢٣١)، روضة الطالبين (ج ١١ / ص ١٤٢)، حاشية الجمل ج ٥ / ص ٢٤٧، الفروع ج ٦ / ص ٢٩٦، مطالب أولي النهى ج ٦ / ص ٨١.

٣ - حاشية ابن عابدين (ج ٥ / ص ٢٧٢).

” قال في البحر: وذكر الهدية ليس احترازا، إذ يحرم عليه الاستقراض والاستعارة ممن يحرم عليه قبول هديته كما في الخانية اهـ قلت: ومقتضاه أنه يحرم عليه سائر التبرعات، فتحرم المحاباة أيضا ”

قال الخريشي<sup>(١)</sup>؛

” بيع... المديان وذو الجاه، والقاضي مسامحة حرام سواء كان قبل الأجل، أو بعده وحيث لا مسامحة لا تحريم فيحتمل الجواز، والكراهة وهما قولان ”

قال النووي<sup>(٢)</sup>؛

” يكره للقاضي أن يتولى البيع والشراء بنفسه بل يوكل من لا يعرفه الناس فإن عرفوه بوكالته أبدله... ولا يختص هذا الحكم بالبيع والشراء بل يعم الإجارة وسائر المعاملات ”

قال في حاشية الجمل<sup>(٣)</sup>؛

” محاباته في حكم الهدية له وأخذ من ذلك أنه لو بيع له شيء بدون ثمن المثل حرم عليه قبوله ”

قال في مطالب أولي النهى<sup>(٤)</sup>؛

” ويكره بيعه أي القاضي، وشراؤه إلا بوكيل لا يعرف به أي أنه وكيله، لئلا يحابي والمحاباة كالهدية ”

قال شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(٥)</sup>؛

” وكذلك محاباة الولاية في المعاملة من المبايع والمؤاجرة والمضاربة والمساواة والمزارعة ونحو ذلك هو من نوع الهدية ”.

١ - شرح مختصر خليل (ج ٥ / ص ٢٢١)

٢ - روضة الطالبين (ج ١١ / ص ١٤٢)

٣ - ج ٥ / ص ٢٤٧

٤ - ج ٦ / ص ٤٨١

٥ - مجموع الفتاوى (ج ٢٨ / ص ٢٨١)

واستدلوا بما يلي:

(١) ما رَوَى أَبُو الْأَسْوَدِ الْمَالِكِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: "مَا عَدَلَ وَالٍ اتَّجَرَ فِي رَعِيَّتِهِ"<sup>(١)</sup>.

(٢) ما رَوَى أَبُو الْأَسْوَدِ الْمَالِكِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: "مَنْ أَخُونِ الْخِيَانَةِ تِجَارَةَ الْوَالِي فِي رَعِيَّتِهِ"<sup>(٢)</sup>.

وهذان الحديثان وإن كان فيهما ضعف قد لا يستقيم الاستدلال بهما استقلالاً لكن لما كان اتجار الوالي طريق المحاباة المحرمة باتفاق المذاهب الأربعة، كره له ذلك.

(٣) أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - شاطر من عماله من كان له فضل ودين لا يتهم بخيانة، وإنما شاطرهم لما كانوا خصوا به لأجل الولاية من محاباة وغيرها، وكان الأمر يقتض ذلك<sup>(٣)</sup>.

(٤) أنه إذا تولى البيع ونحوه قد يعرف فيحابى، فيكون كالهدية<sup>(٤)</sup>.

(٥) أن محاباة الموظف أو المسؤول في المعاملة حكمها كالهدية، لأن المنافع كالأعيان<sup>(٥)</sup>.

\* \* \*

١ - رواه الطبراني في مسند الشاميين ج ٢/ص ٢٧٢ (١٣٢٢)، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، وأورده المناوي في فيض القدير ج ٥/ص ٤٦٦، دار النشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر - ١٣٥٦ هـ، الطبعة: الأولى، ونقل الذهبي عن أبي أحمد الحاكم - بعد أن ساق حديث أبي الأسود المالكي - قوله: ليس حديثه بالقائم. (ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ج ٧/ص ٣٢٨، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود).

٢ - رواه الطبراني في مسند الشاميين ج ٢/ص ٢٧٢ (١٣٢٣)، وأبو بكر أحمد بن عمرو الشيباني في الآحاد والمثاني ج ٢/ص ١٥١ (٨٧١)، دار النشر: دار الراجية - الرياض - ١٤١١ - ١٩٩١، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. باسم الجوابرة، ونقل الذهبي عن أبي أحمد الحاكم قوله في أبي الأسود: ليس حديثه بالقائم. (ميزان الاعتدال ج ٧/ص ٣٢٨).

٣ - مجموع فتاوى ابن تيمية (ج ٢٨/ص ٢٨١)

٤ - بنظر: المغني ج ١٠/ص ١١٨

٥ - ينظر: مطالب أولي النهى ج ٦/ص ٤٨٠

## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأسأله - سبحانه - أن يحسن العاقبة، ويغفر الزلل.

ويمكن الإشارة إلى أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث فيما يلي:

- تكاد تتفق عبارات الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في تعريف الهدية بأنها: "تمليك مال بلا عوض بقصد الإكرام والتودد"، وهناك ألفاظ لها صلة بها كالهبة والعطية والنحلة والصدقة، وهي من أنواع البر، ولها معان مشتركة يجمع بينها كونها تمليكا بلا عوض، وتفترق في القصد.
- أن إهداء الهدية وقبولها مندوب إليه إجمالا، ما لم يكن فيه محذور شرعي، وهذا باتفاق المذاهب الأربعة.
- أن الهدية إذا كانت لأجل الشفاعة في أمر محرم كطلب محظور، أو إسقاط حق أو معونة على ظلم، أو تولية من لا يستحق، فقد اتفقت المذاهب الأربعة على تحريم الإهداء والقبول.
- أن الهدية إذا كانت لأجل الشفاعة في أمر مستحق كالأمور التي فيها إعانة على فعل واجب أو ترك محرم مثل أن يشفع لرجل عند ولي أمر ليرفع عنه مظلمة، أو يوصل إليه حقه، أو يوليه ولاية يستحقها ونحو ذلك، فقد اختلف أهل العلم - رحمهم الله تعالى - في حكمها على قولين، أظهرهما أنه يحرم الإهداء والقبول مطلقا سواء اشترط الهدية قبل الشفاعة أو لم يشترطها، وهو قول المالكية والحنابلة.
- أن كل من كان يؤدي عملا يقوم فيه بمصالح المسلمين في جميع الأعمال، والقطاعات، والمؤسسات النظامية على اختلافها ممن يشملهم كلام أهل العلم في حكم قبول الهدية.
- أنه إذا أقدم شخص على تقديم هدية عينية لموظف أو مسؤول، فقد اتفقت المذاهب الأربعة على أن الأولى له التنزه عن قبولها وإن قيل بجواز أخذه لها.
- إذا أقدم شخص على تقديم هدية لموظف أو مسؤول ونحوهما، وكانت له حاجة عنده، ولم يمكنه خلاص حقه دون بذل الهدية، فيجوز له بذلها، ويحرم على

الآخذ القبول في قول عامة أهل العلم، وأما إذا أمكنه خلاص حقه دون بذل الهدية، فإنه يحرم عليه الإهداء، ويحرم على المهدى إليه القبول، سواء كان المهدى ممن اعتاد الإهداء إليه من قريب أو صديق أو لم يعتد الإهداء إليه، وهذا باتفاق المذاهب الأربعة.

— أنه إذا أقدم شخص على تقديم هدية لمن له عادة بالإهداء إليه قبل توليه ذلك العمل، ولم تكن له حاجة عنده، فإنه يجوز قبول هديته في قول جمهور العلماء إجمالاً، وأما تقديمها لمن ليس له عادة بالإهداء إليه قبل توليه ذلك العمل فقد اتفق أهل العلم -رحمهم الله تعالى- على أنه لا يجوز له الإهداء حينئذ ويحرم على المهدى إليه القبول.

— أنه عند تقديم دعوة لحضور وليمة ونحوها أو تقديم ضيافة لموظف أو مسؤول ونحوهما، وكانت له حاجة عنده، فإنه يحرم عليه الإجابة، سواء كانت الدعوة خاصة أو عامة، ممن اعتاد دعوته من قريب أو صديق أو لم يعتد دعوته، وهذا باتفاق المذاهب الأربعة.

— أنه عند تقديم دعوة لحضور وليمة ونحوها أو تقديم ضيافة لموظف أو مسؤول ونحوهما، ولم تكن له حاجة عنده، وكانت الدعوة عامة، فقد اختلف في حكمها على قولين، أظهرهما أنه يجيبها سواء ممن اعتاد دعوته من قريب أو صديق أو لم يعتد دعوته، وهذا في الجملة أصح قولي الحنفية، وهو قول المالكية وبه قال الشافعية، والحنابلة في إجابة الدعوة وأما الضيافة، فجعلها الشافعية كالهدية فتجوز ممن اعتاد الإهداء إليه، وتحرم ممن لم يعتد، وجعلها الحنابلة كضيافة المقرض، فيفرق بين كونها خاصة أو عامة، فالخاصة حكمها حكم الهدية فتجوز ممن اعتاد الإهداء إليه، وتحرم ممن لم يعتد، وأما العامة فتجوز.

— عند تقديم دعوة لحضور وليمة ونحوها أو تقديم ضيافة لموظف أو مسؤول ونحوهما، ولم تكن له حاجة عنده، وكانت الدعوة خاصة، فقد اختلف أهل العلم -رحمهم الله تعالى- في حكمها على قولين، أظهرهما أنه يجيب الدعوة الخاصة ممن اعتاد دعوته من قريب أو صديق، ولا يجيب من لم يعتد دعوته، وهذا في الجملة أصح قولي الحنفية وبه قال الشافعية والحنابلة.



- أن محاسبة الموظف أو المسؤول في المعاملة من بيع أو شراء أو تيسير إنجاز أعماله أو إرساء عقود له - بطريق مباشر أو غير مباشر - ونحو ذلك مما اتفقت المذاهب الأربعة على تحريمه، وكرهت له توليه أمور البيع والشراء ونحوهما إذا كان معروفا خشية حصول المحاباة.

هذا وأسأل المولى الكريم أن يصلح لي عملي، ويتجاوز عني، وصلى اللهم وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم...

\* \* \*



## فهرس المصادر والمراجع:

(أ)

- الآحاد والمثاني، تأليف: أحمد بن عمرو بن الضحاک الشيباني، دار النشر: دار الراية - الرياض - ١٤١١ - ١٩٩١، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. باسم الجوابرة.
- الاستذکار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: سالم محمد عطا- محمد علي معوض.
- إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين بمهمات الدين، تأليف: أبي بكر بن السيد محمد شطا الدمياطي، دار النشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون.

(ب)

- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، تأليف: ابن نجيم الحنفي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تاريخ الطبع: بدون، الطبعة: الثانية.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تأليف: علاء الدين الكاساني، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٩٨٢، الطبعة: الثانية.

(ت)

- التاج والإكليل لمختصر خليل، تأليف: محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٣٩٨، الطبعة: الثانية.
- بصره الحکام في أصول الأقضية ومناهج الأحکام، تأليف: برهان الدين أبي الوفاء إبراهيم بن أبي عبد الله محمد بن فرحون، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٤٢٢ - ٢٠٠١، الطبعة: بدون، تحقيق: الشيخ جمال مرعشلي.
- تحرير ألفاظ التنبيه (لغة الفقه)، تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، دار النشر: دار القلم - دمشق - ١٤٠٨، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الغني الدقر.
- تغليق التعليق على صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، دار النشر: المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان - الأردن - ١٤٠٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القرقي.

- تفسير القرآن العظيم. تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي. دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠١. الطبعة: بدون.
- التلخيص الحبير في تخريج الرافعي الكبير، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - المدينة المنورة - ١٣٨٤ - ١٩٦٤. الطبعة: بدون، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، دار النشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب - ١٣٨٧. الطبعة: بدون، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري.
- تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تأليف: عبد الرحمن بن ناصر السعدي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م. الطبعة: بدون.

#### (ج)

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تأليف: أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥. الطبعة: بدون.
- الجامع الصحيح المختصر، تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، دار النشر: دار ابن كثير، اليمامة - بيروت - ١٤٠٧ - ١٩٨٧. الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.
- الجامع الصحيح سنن الترمذي، تأليف: محمد بن عيسى الترمذي السلمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين.
- الجامع لأحكام القرآن، تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار النشر: دار الشعب - القاهرة، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون.

#### (ح)

- حاشية رد المحتار على الدر المختار المسماة بـ (حاشية ابن عابدين)، تأليف: ابن عابدين، دار النشر: دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - ١٤٢١هـ. الطبعة: بدون.
- حاشية الرملي، تأليف: أبي العباس أحمد الرملي الأنصاري، دار النشر: المكتبة الإسلامية، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون.
- حاشية الشيخ سليمان الجمل على شرح المنهج، تأليف: سليمان الجمل، دار النشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون.

(د)

- الدر المختار، تأليف: محمد علاء الدين الحصكفي، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٣٨٦، الطبعة: الثانية.

- درر الحكام شرح مجلة الأحكام، تأليف: علي حيدر، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون، تحقيق: تعريب: المحامي فهمي الحسيني.

(ذ)

- الذخيرة، تأليف: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، دار النشر: دار الغرب - بيروت - ١٩٩٤م، تاريخ الطبع: بدون، تحقيق: محمد حجي.

(ر)

- روضة الطالبين وعمدة المفتين، تأليف: يحيى بن شرف النووي، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة: الثانية.

(ز)

- الزواجر عن اقتراف الكبائر، تأليف: ابن حجر الهيتمي، دار النشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا - بيروت - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، الطبعة: الثانية.

(س)

- سنن أبي داود، تأليف: سليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني، دار النشر: دار الفكر، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

- سنن البيهقي الكبرى، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبي بكر البيهقي، دار النشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة - ١٤١٤ - ١٩٩٤، الطبعة: بدون، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

- سنن البيهقي الصغرى، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبي بكر البيهقي، دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة - ١٤١٠ - ١٩٨٩، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي.

- السنن الكبرى، تأليف: أحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١ - ١٩٩١، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري.

(ش)

- شرح فتح القدير، تأليف: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، دار النشر: دار الفكر - بيروت، تاريخ الطبع: بدون، الطبعة: الثانية.

- شرح مختصر خليل (الخرشي على مختصر سيدي خليل)، تأليف: محمد الخرشي المالكي، دار النشر: دار الفكر للطباعة - بيروت، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون.
- شرح منتهى الإرادات، تأليف: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، دار النشر: عالم الكتب - بيروت - ١٩٩٦، الطبعة: الثانية.

#### (ص)

- صحيح سنن أبي داود، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، دار النشر: مكتب التربية العربي لدول الخليج - ١٤٠٩، الطبعة: الأولى.
- صحيح مسلم، تأليف: مسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

#### (ع)

- عون المعبود شرح سنن أبي داود، تأليف: محمد شمس الحق العظيم آبادي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٥، الطبعة: الثانية.

#### (ف)

- الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، تأليف: الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، دار النشر: دار الفكر - ١٤١١هـ - ١٩٩١م، الطبعة: بدون.
- فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، تأليف: زكريا بن محمد الأنصاري أبي يحيى، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨، الطبعة: الأولى.
- الفروع، تأليف: محمد بن مفلح المقدسي أبي عبد الله، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨، الطبعة: الأولى، تحقيق: أبي الزهراء حازم القاضي.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، تأليف: عبد الرؤوف المناوي، دار النشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر - ١٣٥٦هـ، الطبعة: الأولى.

#### (ق)

- القاموس المحيط، تأليف: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون.
- (القواعد)، تأليف: ابن رجب الحنبلي، دار النشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة - ١٩٩٩م، الطبعة: الثانية.

- القوانين الفقهية. تأليف: محمد بن أحمد بن جزي الكلبى الغرناطى، الناشر والطبعة وتاريخ الطبع: بدون.

(ك)

- الكافي في فقه الإمام المجل أحمد بن حنبل، تأليف: عبد الله بن قدامة المقدسى أبى محمد، دار النشر: المكتب الإسلامى - بيروت، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون.

- كشف القناع عن متن الإقناع، تأليف: منصور بن يونس بن إدريس البهوتى، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٢، الطبعة: بدون، تحقيق: هلال مصيلحى.

- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تأليف: إسماعيل بن محمد العجلونى الجراحى، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة: الرابعة، تحقيق: أحمد القلاش.

(ل)

- لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الأفرىقى المصرى، دار النشر: دار صادر - بيروت، تاريخ الطبع: بدون، الطبعة: الأولى.

(م)

- المبسوط، تأليف: شمس الدين السرخسى، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون.

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تأليف: على بن أبى بكر الهيثمى، دار النشر: دار الريان للتراث / دار الكتاب العربى - القاهرة، بيروت - ١٤٠٧، الطبعة: بدون.

- مجموع فتاوى ابن تيمية كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، تأليف: أحمد عبد الحليم بن تيمية الحرانى، دار النشر: مكتبة ابن تيمية، تاريخ الطبع: بدون، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمى النجدى.

- المستدرک على الصحيحين، تأليف: محمد بن عبد الله أبى عبد الله الحاكم النيسابورى، دار النشر: دار الكتب العلمىة - بيروت - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

- مسند أبى يعلى، تأليف: أحمد بن علي بن المثنى أبى يعلى الموصلى التميمى، دار النشر: دار المأمون للتراث - دمشق - ١٤٠٤ - ١٩٨٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: حسين سليم أسد.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: أحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني، دار النشر: مؤسسة قرطبة - مصر، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون.
- مسند البزار، تأليف: أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، دار النشر: مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم - بيروت، المدينة - ١٤٠٩، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله.
- مسند الشاميين، تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥ - ١٩٨٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.
- مسند الشهاب، تأليف: محمد بن سلامة بن جعفر أبي عبد الله القضاعي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٧ - ١٩٨٦، الطبعة: الثانية، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.
- المصنف، تأليف: أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٣، الطبعة: الثانية، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
- مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، تأليف: مصطفى السيوطي الرحباني، دار النشر: المكتب الإسلامي - دمشق - ١٩٦١م، الطبعة: بدون.
- المعجم الأوسط، تأليف: أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، دار النشر: دار الحرمين - القاهرة - ١٤١٥، الطبعة: بدون، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن ابن إبراهيم الحسيني.
- المعجم الكبير، تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني، دار النشر: مكتبة الزهراء - الموصل - ١٤٠٤ - ١٩٨٣، الطبعة: الثانية، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.
- معجم مقاييس اللغة، تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، دار النشر: دار الجيل - بيروت - لبنان - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.
- المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تأليف: عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي أبي محمد، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة: الأولى.
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، تأليف: محمد الخطيب الشربيني، دار النشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون.
- المغني عن حمل الأسفار، تأليف: أبي الفضل العراقي، دار النشر: مكتبة طبرية - الرياض - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، الطبعة: الأولى، تحقيق: أشرف عبد المقصود.
- منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل، تأليف: محمد عيش، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، الطبعة: بدون.



- المنهاج مع مغني المحتاج، تأليف: أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي، دار النشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون.
- المذهب في فقه الإمام الشافعي، تأليف: إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي أبي إسحاق، دار النشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة وتاريخ الطبع: بدون.
- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، تأليف: محمد بن عبد الرحمن المغربي أبي عبد الله، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٣٩٨، الطبعة: الثانية.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود.

#### (ن)

- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتهى الأخبار، تأليف: محمد بن علي ابن محمد الشوكاني، دار النشر: دار الجيل - بيروت - ١٩٧٣، الطبعة: بدون.

#### (و)

- الوسيط في المذهب، تأليف: محمد بن محمد الغزالي أبي حامد، دار النشر: دار السلام - القاهرة - ١٤١٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، محمد محمد تامر.

#### الدوريات:

دليل الوظيفة. من الإصدارات الإعلامية لوزارة الخدمة المدنية بالمملكة العربية السعودية.

\* \* \*

